UN ECONOMIC COMMISSION
FOR WESTERN ASIA
8 APR 1985
LIBRARY

جامعة الدول العربية
LEAGUE OF ARAB STATES

الأمم المتحدة
UNITED NATIONS

اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا
ECONOMIC COMMISSION FOR WESTERN ASIA

المؤتمر الاقليمي للسكان في الوطن العربي
٢٥ ـ ٢٩ آذار/مارس ١٩٨٤
عمان ـ الاردن

التوزيع : محدود
E/ECWA/POP/CONF.5/13
٢٢ آذار/مارس ١٩٨٤
الاصل : بالعربية

تقسيم العمل الدولي والمسألة السكانية *

اعداد
عارف دليلة

* ان الآراء الواردة في هذه الوثيقة تمثل الرأي الخاص ولا تمثل بالضرورة رأي الامم المتحدة أو جامعة الدول العربية .

ESCWA Documents converted to CDs.
CD # 7
Directory Name:
84-5684
CD7\POP\CONF5_13
Done by: ProgressSoft Corp., P.O.Box: 802 Amman 11941, Jordan

الفهـــــــــــرس

ـ مقدمـــــــة

١ ـ تقسيـم العمل الاجتماعـي وتقسيم العمـل الدولي

٢ ـ في المسألة السكانيـــة : اسبابهـا وسبل علاجهـــا

٣ ـ المشكلة السكانية وتقسيـم العمل الدولـــي

٤ ـ حجم السكان وطبيعة النظام الاجتماعي كمؤثريـــن علـى الموقع في تقسيم العمل الدولي •

٥ ـ حجم السكان والعلاقـات الاقتصاديـة الخارجية : حالة رابطـة بلدان جنوب شرقي آسيا •

٦ ـ حول مقولة النجاح في تنمية الصـــادرات فـي البلـــدان الناميـــة •

٧ ـ الوطن العربـي : اتجاهـــات تطـــور الاهمية النسبيـــة للتجارة بين البلـــدان العربيـة والبلدان الناميـــــــة وللتجارة العربيـة البينيـــة •

٨ ـ شـروط اساسيـة لعـلاج المشكلة السكانيـة واصـــلاح طريقة المشاركة في تقسيم العمل الدولـي •

مقدمـــة :

هل لحجم سكان بلد ما علاقة بتحديد طريقة انخراط هذا البلد في النظام الدولي ومشاركته في تقسيم العمل الدولي ؟

يبدو السؤال مثيرا حقا • فهنالك مقولة " الدول الكبيرة " " والدول الصغيرة " وذلك وفقا لمقاييس مختلفة • اما ان يؤخذ السكان كعامل محدد لمكانة الدول في تقسيم العمل الدولي ، وبالاخص في عصرنا الحاضر عصر الثورة العلمية التكنولوجية ، فهي اطروحة تحتمل الكثير من المجازفة •

لكن ما يبرر هذه المجازفة هو الحوار الساخن الذي يدور منذ سنوات حول مشكلات التخلف والتنمية في العالم الثالث ، ومن بينها المشكلة السكانية • فهل اصبح حجم السكان بحد ذاته سببا اضافيا للتخلف والتبعية وعائقا للتنمية في العالم الثالث ، وما هو موقعه الحقيقي بالنسبة لعملية التنمية والتحرر الاقتصادي ؟

ان احدا لا يستطيع ان ينكر ان التزايد السكاني بالمعدلات الحالية يخلق اعباءا يصعب مواجهتها في الكثير من البلدان النامية • ولكن هل كان الامر سيكون مختلفا حقا في ظروف سكانية اخرى ، والى اى حد ؟

ان احد الاستنتاجات الاساسية التي تشكل محور هذا البحث ، الذي قمنا فيه بمحاولة للربط بين حجم السكان والتطور الاقتصادي الاجتماعي والعلاقات الخارجية لمختلف دول العالم في جميع الانظمة الاجتماعية اعتمادا على بيانات البنك الدولي • هو ان ارتفاع حجم السكان في دولة ما يشكل عاملا ايجابيا من عوامل التطور الاقتصادي والاجتماعي لهذه الدولة ، وتحسين مشاركتها في تقسيم العمل الدولي • وهذه النتيجة تخالف الكثير من التصورات التبسيطية السائدة التي تحاول تحميل المسؤولية عن التخلف والتبعية الى الزيادة الكبيرة في السكان •

ومن ناحية اخرى ، فان المواجهة الوحيدة الناجعة للمشكلة السكانية انما تكمن في احداث اصلاحات جذرية ، اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية •

ولا يجدي شيئا اغفال هذه المهمة الكبرى عند الحديث عن الانفجار السكاني ، وكأنه يمكن اصلاحه من ذاته ، من خلال بعض السياسات الديمغرافية المعزولة • وهذا ما ثبت فشله ذريعا في جميع التجارب خلال العقود الماضية •

١ — تقسيم العمل الاجتماعي وتقسيم العمل الدولي :

هل يعتبر تقسيم العمل الدولي مرحلة معينة من مراحل تطور تقسيم العمل الاجتماعي او شكلا معينا من اشكاله ؟

يعكس هذا السؤال جانبا محددا من السؤال الاشمل : هل يعتبر النظام الدولي مرحلة معينة من مراحل تطور النظام الاجتماعي او شكلا محددا من اشكاله ؟ وبمعنى اكثر تحديدا : كيف ننظر الى ظاهرة " التدويل " المتقدمة على جبهة عالمية واسعة اقتصاديا ، سياسيا ، عسكريا ثقافيا وايديولوجيا ، سلوكيا واخلاقيا وقيميا الخ ... ؟ هل " التدويل " يحمل شكلا جديدا مستقلا من اشكال التطور البشرى ، أم انه امتداد لتطور الظاهرة الاجتماعية في مراحله العليا ؟

وبكلمة اخرى ايضا : هل يتطور " التدويل " بقوانين مختلفة كليا ومستقلة عن قوانين تطور الظاهرة الاجتماعية ، ام انه يتطور بقوانين تطور هذه الظاهرة معدلة ومكيفة لتلائم النطاق الدولي ؟ (*)

لنعد بالمسألة الآن الى السؤال الفرعي المتعلق بتقسيم العمل :
لقد اثارت ظاهرة تقسيم العمل اهتمام المفكرين منذ القديم ، ولكن تقسيم العمل اخذ ابعادا هائلة في العصر الحديث ، وذلك مع التسارع الكبير في تطور قوى الانتاج الاجتماعية والذى يعتبر تقسيم العمل واحدا من ابرز عوامله . ولقد كانت اثارة ابن خلدون لظاهرة تقسيم العمل من اوضح وادق المعالجات النظرية بهذه المسألة في مرحلة ما قبل الرأسمالية ، سواء فيما يخص التقسيم الاجتماعي العام ما بين بدو وحضر او فيما يخص التقسيم الاجتماعي المهني ما بين زراعة وصناعة وتجارة وخدمات ، ثم داخل كل منها ، بل في داخل " المنشأة " الواحدة ، وكان ابن خلدون يعكس في ذلك ملاحظته العميقة لتعقد تخصص النشاطات وتشابك الاعمال الذى وصل اليه التطور الاقتصادى في المراكز الحضرية في شمال افريقيا وذلك بتأثير التبادل النشط مع جنوب اوروبا ، وجاءت بعد ذلك بحوالي ثلاثة قرون معالجة ادم سميث الشهيرة لمسألة تقسيم العمل والتخصص والتي تركزت بشكل اساسي على ابراز دوره في زيادة انتاجية العمل في المنشأة الرأسمالية . كانت المشاغل (المانفكتورات) قد تطورت وتوسعت واصبحت تنتج

---

* — كنا قد طرحنا هذه الاشكالية في فصل بعنوان " حول مفهوم النظام الاقتصادى العالمي " متضمن في كتابنا " بحث في الاقتصاد السياسي للتقدم والتخلف والنظام الاقتصادى العالمي " (دار الطليعة — ١٩٨٢) ، وفي مقالين في مجلة " دراسات عربية " (العدد ١١—١٢ والعدد ١—٢ لعام ١٩٨٢) الاول بعنوان " الاعتماد على الذات في البلدان المتخلفة : استراتيجية نفي النفي " والثاني بعنوان " الاعتماد على الذات تاريخيا : من تحطيم الشرط الاساسي الى اعادة بنائه " والمقالتان جزء من بحث قدم الى " ندوة استراتيجية العمل الاجتماعي العربي المشترك " التي عقدتها الامانة العامة للجامعة العربية في تونس (١٩٨٣)

لسوق واسعة تعمل على اساس المنافسة الرأسمالية التي يتوقف الصمود فيها على القدرة على تحقيق الربح • ولذا فأن معالجة آدم سميث للمسألة كانت من وجهة نظر مصلحة المنتج الرأسمالي في تحسين انتاجية العمل وتقليل وزيادة الربحية ، وارتفعت المعالجة النظرية لتقسيم العمل الى مستوى المعالجة الاجتماعية التاريخية الشاملة لدى كارل ماركس بدءا من التقسيمات الاجتماعية الكبرى الاولى للعمل : الانفصال بين العمل الذهني والعمل الفزيولوجي وانفصال الزراعة عن الرعي ، ثم انفصال التجارة ، ثم الصناعة ، وكذلك تقسيم العمل داخل القطاع وعلى مستوى المؤسسة ، مع الربط بين هذا التطور وبين التطور البنيوى للمجتمع ، في قوى الانتاج وفي علاقات الانتاج (النظام الاقتصادى) والتشكيلة الاجتماعية ، واخيرا ارتباط ذلك كله بتطور العلاقات الدولية •

وبنظرة " حيادية " الى تقسيم العمل اى بغض النظر عن آثاره الانحيازية في الجانب الانساني على النطاق الاجتماعي والدولي ، والتي لا تدرك الا انطلاقا من منظومة قيمية محددة ، فانه يمكن القول بكل تأكيد بان تقسيم العمل لعب دورا كبيرا في التقدم الاقتصادى والاجتماعي على مدى التاريخ • اما التشوهات والانحرافات التي تنتج عن تقسيم العمل ، سواء ما يصيب منهما الانسان الفرد ، او البنية الاجتماعية او العلاقات الدولية فان تقسيم العمل ليس المسؤول عنها بحد ذاته وانما هي ترجع الى طبيعة النظام الاجتماعي والنظام الدولي القائم ، وان اصلاح هذه التشوهات لا يكون بكبح تقسيم العمل الاجتماعي والدولي ، كما توحي بذلك الكثير من الكتابات النظرية في المسألة ، ذلك لان تطور تقسيم العمل يجرى بصورة مضطردة وبقوة موضوعية كامنة في قوانين تطور قوى الانتاج نفسها عبر العلاقة بين الانسان والطبيعة ولا مكان هنا لعمل الرغبات الذاتية • وعندما تصطدم قوة التطور الموضوعية هذه بضيق الاطار الذى يحكمها ، من علاقات اجتماعية او دولية ، فانها قد تتكفىء الى حين ، ولكنها لا تلبث ان تعاود مسيرتها الصاعدة • اذن ، ليس بالامكان وقف عملية " التدويل " السائرة بتسارع في عصرنا ، والتي يعتبر التمركز القائم على تقسيم مشوه للعمل على النطاق العالمي من ابرز واخطر مظاهرها ، سواء في جوانبها الاقتصادية التحتية او في جوانبها السياسية والمؤسسية وغيرها •

وبما ان تقسيم العمل بحد ذاته ليس مسؤولا عن الانحرافات والتشوهات التي تحصل له وبواسطته ، فان الاصلاح يجب ان يتوجه الى منظومة العلاقات الاجتماعية ، ومنظومة العلاقات الدولية الاستغلالية اللتان تعطيان لتقسيم العمل الاجتماعي والدولي اشكاله المشوهه المعيقة للتقدم الاجتماعي ولتطور العلاقات الدولية في مصلحة الانسان وجميع الشعوب •

٢ـ في المسألة السكانية : اسبابها وسبل علاجهـــا :

في المجتمعات التقليدية حيث تكون قوى الانسان هي عامل الانتاج الرئيسي وتكاد تكون العامل الوحيد في بعض الاحيان ، وحيث ترتبط حياة الناس ارتباطا مباشرا بنشاطهم الانتاجي ، فلا يلعب التبادل دورا هاما في تأميـــن شروط عيشهم ، وكانت علاقات الاستغلال الاجتماعية تتجسد في امتلاك طبقـــة قليلة العدد من البشر لعامل الانتاج الرئيسي في المجتمع ، وهو قوة عمل المنتجين انفسهم ، امتلاكا كليا (في صورة عبيد) او جزئيا (في صورة اقنان) وكانـــت قوة الجماعة (الدولة او الاقطاعة مجسدة بالملك او الاقطاعي) ودرجة رفاهيهـــا تتناسب طردا مع عدد السكان المنتجين المباشرين من عبيد او اقنان • وكـــان للعدد اهمية خاصة عندما كان الغزو والاحتلال والنهب للمجتمعات الاخرى يشكل موردا رئيسيا من موارد قوة العمل • وكان الهدف الاساسي للغزو في كثيـــر الاحيان هو اسر اكبر عدد ممكن من الرجال من اجل تحويلهم الى عبيد منتجين او محاربين • وهكذا كانت تبدو الصورة في غاية التناقض : فبمقدار ما كان " الانسان " يمثل العنصر الاساسي الذى تعتمد عليه حياة العشيرة او الاقطاعة او المملكة بقدر ما كان الصراع على استغلاله حتى الهلاك في داخل ، والغزو من اجل اسره من الخارج لاستعباده ، يؤدى الى اهلاك القـــوى البشرية في المجتمعات التقليدية • انه اقصى التناقض بين علاقات الانتـــاج الطبقية الاستغلالية وبين مصالح تطور قوى الانتاج الاجتماعية الذى كان يعمل الى جانب الكوارث الطبيعية على اهلاك قوة البناء والتقدم الرئيسية ـ العنصـــر البشرى • اما في المجتمع الرأسمالي فيتخذ الاستغلال الاجتماعي مظهرا مغايرا : يحل الاستغلال الكثيف للعاملين محل الاستغلال الواسع لاكبر عدد من قوة العمل • انه تغير في شكل الاستغلال الاجتماعي يعكس التطور النوعـــي في قوى الانتاج • فقد اخذت الآلة تحل محل العمل الحي تدريجيا ، ولكن الانسان العامل هو الذى يصنع الآلة ، اى هو الذى يصنع الوسيلة التي تحـــل محله في النهاية وتجعله " فائضا عن الحاجة " • وبدلا من استغلال اكبر عدد من العمال لاطول زمن ممكن ، فقد اصبح بالامكان تحقيق نفس الهدف عن طريق استغلال عدد متناقص من العمال ، وخلال زمن عمل اقصر ، وذلك مع مضاعفة شدة الاستغلال وناتجة في الوقت نفسه •

وهكذا فقد اصبحت قوة العمل بصفاتها النوعية الرأسمالية التي تقاس بشكل صارم بقدرتها على تحقيق الربح ، وليس بصفاتها النوعية الانسانية المميزة ، اهم " بضاعة " في السوق • ومثلها مثل اى بضاعة اخرى تتحدد قيمتها في السوق بمقدار التكلفة الاجتماعية المتضمنة في تكوينها طبقا للنظرية العملية

في القيمة : نظرية القيمة في العمل • وتتخذ هذه القيمة مظهرا سعريا نقديا وهو " الاجر" الذى يتأرجح حول القيمة تبعا للعلاقة بين العرض والطلب •

رغم كل ما يكتب عن السكان في الفكر الرأسمالي الا انه يمكن القول بانه لا توجد لدى الفكر البرجوازى نظرية في السكان • هناك فقط نظريـة في رأس المال " ونظرة " الى السكان تتحدد حسب موقع ودور السكان في حركـة رأس المال ، فعند ما يكون السوق واسعا او اثناء فترة الرواج من الدورة الاقتصادية الرأسمالية حيث يجرى تصريف جميع السلع المنتجة بربح ، عند ها يكون هناك " ندرة " في السكان ، ويكون للانسان " قيمة "عالية كسلعة في السوق • اما عند ما يكون السوق ضيقا ، او اثناء فترة السكاد والازمة في الدورة الاقتصادية الرأسمالية حيث تتكدس البضائع وتخسر رؤوس الاموال فعند ها يظهر " الفائض البشرى " وتضمحل " قيمة " الانسان ، وقد تصل الى مقدار سلبي مطلق عند ما تبدو القوى الفيزيولوجية وحتى المهارات المبدعة والعبقريات النادرة غير كافية لمنحه من الحق ما يساوى ما كان يتمتع به العبد عند سيده في الحصول على الطعام والمأوى في النظام العبودى • وهكذا فأن " النظرة الرأسمالية " الى السكان تتأرجح بين التقدير الايجابي والتقدير السلبي وذلك تبعا لحاجة رأس المال ولظروف الدورة الاقتصادية والرأسمالية • ولكن بما ان الرأسمالية قامت على الالة فأن " فيض السكان النسبي " لم يكن ظاهرة استثنائية طارئة ، وانما تحول الى ظاهرة " طبيعية " دائمة ملازمة للرأسمالية ، ضرورية لها للابقاء على الاجور في مستوى منخفض يسمح باستمرار تصاعد الارباح • ولكن " فيض السكان النسبي " يشكل في نفس الوقت مصدر خطر دائم على مصيـر الرأسمالية عند ما يصل الى مستويات كمية والى حالات نوعية معينية •ولذلك لم يكن اهلاك القوى البشرية في المجتمع الرأسمالي بواسطة الاستغلال الشديد سواء مباشرة في ميدان العمل والانتاج ، او بصورة غير مباشرة في سوق البطالة والاستهلاك ، او بالصراعات والحروب الاهلية والدولية ، وحتى بالاوبئة والكوارث مما يثير في الفلسفة البرجوازية القلق على الانسان ، كانسان مجرد ، وانما الخوف فقط من افتقاد قوة عمله باعتبارها مصدر الثروة والربح • وفي بعض الاحيان كان ينظر الى" استهلاك الانسان " في المجتمع الرأسمالي بهذه " الطرق الموضوعية " نظرة ايجابيـة حتى يصل الامر درجة تزيين هذه الطرق في اهلاك الجنس البشرى باعتبارهـا الوسائل التي تعيد " الطبيعة " بواسطتها التوازن بين" الموارد المحدودة والمتناقصة " وبين " الحاجات المتزايدة " والذى يرجع برأيهم الى التزايـد السكاني • فكل البشر الذين لا يحتاجهم رأس المال في عملية انتاج الربح هم " بشر فائضون " يجب ان يخلوا الساحة اما بالطرق " الطبيعية " او بالطرق " المنظمة " • ولقد اصبحت هذه النظرة تشكل جوهر ما يسمى بسياسات تحديد النسل في البلدان المتخلفة •

وبمقدار ما تحولت الرأسمالية الى نظام عالمي بمقدار ما تحول " فيض السكان النسبي " من ظاهرة محلية الى ظاهرة عالمية • فلقد ظهر " فائض سكاني عالمي نسبي " في العالم الثالث الذى يخضع لهيمنة العالم الرأسمالي • وقد اخذوا في الغرب ينظرون الى هذا (الفائض البشرى) في العالم الثالث وكأنه " شعوب كاملة زائدة عن الحاجة " ، وكما بالنسبة " لفائض السكان النسبي " في البلد الرأسمالي الواحد الذى يتخذ شكل جيش دائم للعمل الاحتياطي (جيش العاطلين) الذى لا ينظر اليه ابدا من وجهة نظر رأس المال وطبقته ودولته كمعضلة انسانية ، وانما فقط كمصدر خطر على دكتاتورية رأس المال ، كذلك بالنسبة للشعوب " الزائدة عن الحاجة " فهي لا تمثل معضلة انسانية عالمية من وجهة نظر الانظمة الامبريالية والاحتكارات الدولية وركائزها في دول العالم الثالث وانما ينظر اليها فقط كمصدر خطر على مصالحها المشتركة ، ولكن اذا كان جيش العمل الاحتياطي قد فرض على رأسمالية الدولة الاحتكارية في داخل الدولة الامبريالية الكثير من التنازلات الهامة وحصل منها على العديد من المكاسب بفضل تطور قواه النوعية من جهة ، وبفضل ظهور نظام اجتماعي عالمي منافس بليغ الدلالة ، من جهة اخرى ، فان الشعوب المتخلفة لم تستطع حتى الآن ان تفرض على الدول الامبريالية تنازلات جوهرية ملموسة •

نعم : ان العالم الثالث يشهد اليوم " انفجارا اسكانيا " ، حيث يتضاعف السكان في معظم دوله في مدة ٢٠—٢٥ سنة وانها لظاهرة تختلف كثيرا عما شهده العالم الغربي • ففي العالم الغربي كان النمو السكاني احد عناصر عملية التطور الاقتصادى والاجتماعي وكان يتحقق من خلال التفاعل والتكامل مع جميع عناصرها الاخرى في دورة ذات تكامل وتناسب داخلي • وكان الاثر الخارجي على عملية التطور هذه بما فيها العنصر السكاني ايجابيا ومساعدا الى درجة كبيرة وبصورة دائمة • اما في العالم الثالث فقد اصبح العامل السكاني يتطور بدون ارتباط متبادل مع عناصر عملية التطور الاجتماعي الاخرى • سواء عناصرها الاقتصادية التحتية او الثقافية الفوقية • فالاقتصاد في هذه البلدان يعمل كجزء من دورة خارجية تستنزفه بصورة مكثفة ومتصاعدة يوما بعد يوم وليس في دورة داخلية ذات تراكم مستمر مدعوم بتغذية خارجية متزايدة كما كان الامر ولا يزال بالنسبة للدول الامبريالية • ولذلك فان النمو الاقتصادى في الدول المتخلفة التابعة يسير بوتيرة متباطئة ومتقهقرة مما ينعكس بأثر سلبي على الاوضاع السكانية فيها • اما العوامل الصحية والثقافية الفوقية فتتطور كانعكاس للتأثيرات الخارجية بحيث تبدو منفصلة عن مسيرة تطور القاعدة الاقتصادية بل ومتعارضة معها •

ان " الانفجار السكاني " في البلدان المتخلفة ليس في جوهره الا " انفجارا في التطور المتعاكس للقاعدة الاقتصادية والعوامل الثقافية والصحية بنتيجة التأثير الخارجي السلبي المستهدف على الاولى والتأثير

الايجابي الغير مستهدف على الاخرى • وكما ان جيش العمل الاحتياطي يمثل " فائضا سكانيا نسبيا " ، اى فائضا بالنسبة لحاجة رأس المال الى تحقيق الربح في المجتمع الرأسمالي ، فكذلك الانفجار السكاني على النطاق العالمي ، ليس الا " فائضا بشريا نسبيا " ، اى بالنسبة الى مصلحة راس المال العالمي وركائزه المحلية ، وقياسا الى النمو الاقتصادى المعاق والمحتجز بفعل النهب الخارجي ـ الداخلي المكثف للثروة القومية والتحالف على تحطيم عوامل النمو المحلية ، الطبيعية والبشرية • ويصل المنطق المقلوب بالبعض احيانا الى حد اعتبار ان " الجهود المبذولة لتحسين الامور (ويقصد بها المعونة الطبية التي تنتقل من البلدان المتقدمة الى البلدان النامية) كثيرا ما تؤدى الى جعل الامور اسوأ ، واحيانا اشد سوءا وفي بعض المناسبات تحولها الى كارثة " ، (١)

وهكذا ، فان " الكارثة " التي تحيق بالبلدان المتخلفة انما تنجم عن المعونة الطبية التي تقلل الوفيات لديها وليس عن اشكال النهب الخارجي ـ الداخلي المتحالف ، من جهة ، وعن طبيعة النظام الاجتماعي في الداخل من جهة اخرى !

لنتساءل : ما الذى يدفع سكان الريف الذين يعيشون على الزراعة حيث يقوم نظام الحياة على اساس الاعتماد على الذات ، ليتكوموا في المدن باعداد هائلة ، مع افتقارهم الى كل شروط الحياة الضرورية ؟ ولماذا يشهد هذا الاتجاه تسارعا غير معقول في العقود الاخيرة ؟ اليس الانخراط التبعي في النظام الامبريالي الدولي السائد الذى وصل عبر نموذجه لتقسيم العمل الى ابعد قرية وانسان في المجتمعات المتخلفة وبالتعاون مع النظام الاجتماعي المتكيف لحاجاته في الداخل هو الذى يرسم لهذه البلدان نموذج التصنيع والنمو الزراعي الذى يجعلهما يتطوران كحلقة وسيطة في سلسلة الاقتصاد الامبريالي العالمي ، وليس كجزء عضوى من البنية الاقتصادية الاجتماعية المحلية ؟ اليس النمو المشوه المزروع من الخارج والمتنافر مع البيئة المحلية والمحطم لتكاملها الداخلي الخاص هو السبب الرئيسي وراء انعدام وتبخر الامكانيات المادية والتنظيمية للمحافظة على التناسق والانسجام بين مختلف جوانب الحياة الاجتماعية والقومية ، مما يحرمها من امكانية التعامل مع الخارج كوحدة ذات ترابط داخلي ذات مصلحة واحدة لا مصالح متنافرة ؟ وبالطبع عندما نتحدث عن " نمو مشوه " وعن " مصالح متنافرة " فانما نلقي بالمسؤولية تحديدا على قوى دولية وقوى محلية محددة تدير هذا النمو وتوجهه لمصلحتها •

---

١) هال هلمان ، مشكلة تضخم السكان ، ترجمة محسن بدر الدين خليل ، دار المعارف ، مصر ١٩٧٤ ص ٩٦

واذا كانت دول آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية تشهد نمو ديمغرافيا لم يعرف له التاريخ مثيلا ، فان السؤال الجوهرى هو : هل يعتبر هذا الانفجار السكاني ظاهرة ديمغرافية بحتة ام انه في جوهرة احد نواتج النظام الاقتصادى الاجتماعي ؟ وبكلمة اخرى هل يمكن علاج هذا الانفجار بالوسائل المباشرة للحد من النمو السكاني سواء بانقاص المواليد ، او حسب بعض التصورات ، بوقف المساعدة على انقاص الوفيات ، وربما بزج الشعوب في حروب لا ناقة لها فيها ولاجمل لتذهب بالملايين من البشر وتدمر مصادر عيشهم ؟ ام ان معالجة هذا الانفجار تكون اولا ، بالتعبئة العقلانية للموارد والطاقات في مختلف ميادين التقدم الاقتصادى والاجتماعي ، ثانيا ، باد خال الاصلاحيات الجذرية الشاملة على نمط التنمية السائدة حاليا من حيث اشكال علاقاته الخارجية ومن حيث نظام علاقاته الداخلية وفي ميدان الانتاج والتوزيع والاستهلاك ، وثالثا ، باحداث اصلاح جذرى في البنية الفوقية ، الايديولوجية والسياسية ؟

لقد اخذت التقديرات تميل في الفترة الاخيرة الى المقارنة بين اثر سياسات تخفيض تزايد السكان ، وبين اثار سياسات اعادة توزيع الدخل القومي وتغيير انماط الاستهلاك والادخار والاستثمار والتبادل الخارجي وغير ذلك • وتنتهي هذه التقديرات الى نتائج مؤكدة الى هذا القدر او ذاك بان العوامل ذات الاثر الحاسم والفعلي في معالجة الانفجار السكاني هي بالدرجة الاولى الاصلاحات الاقتصادية الاجتماعية ، وليست فقط السياسات الديمغرافية • بل ان تلك الاصلاحات هي الادوات الفعالة للسياسات الديمغرافية والتي بدونها تبدو هذه السياسات عقيمة وعديمة الاثر تماما •

فقد اوضحت احدى الدراسات التي اجرتها منظمة العمل الدولية بان اثر تخفيض معدل النمو السكاني ، حتى ولو جرى هذا التخفيض بمعدلات عالية ، على دخل الفرد لا يبلغ المستويات التي يتوقعها الكثيرون • فقد لا تتعدى هذه الزيادة بعد ٢٥ سنة من انخفاض الخصوبة تلك الزيادة التي تتحقق في متوسط دخل الفرد والتي قد تنجم عن رفع معدل نمو الناتج القومي من ٧٪ الى ٧ر ٧٪ فقط سنويا •

واخيرا ، فليس هناك خلاف على ان المجتمعات المتخلفة تشهد " انفجارا سكانيا " بمعنى التزايد المطلق والنسبي في السكان بشكل لم يعرفه التاريخ السابق للبشرية • بل وليس هناك خلاف على ان هذا الانفجار السكاني يتحول الى عامل ضغط شديد على الموارد • ولكن الخلاف يبرز في تفسير عوامل واسباب هذا الانفجار السكاني ثم في العوامل والوسائل الناجعة في مواجهته والسيطرة عليه عند الحجم الامثل ، هذه العوامل والوسائل التي لا تكمن في الضبط المباشر للسكان وانما في " ضبط التهتك الوطني الاقتصادى والاجتماعي والسياسي والاخلاقي " السارى سريان النار في الهشيم في الانظمة المتخلفة التابعة هذه الايام •

٣ ـ المشكلة السكانية وتقسيم العمل الدولي :

هل هناك علاقة ارتباط ما بين حجم سكان دولة ما وبين موقع هذه الدولة وشكل انخراطها في تقسيم العمل الدولي ؟ وبكلمة اخرى بافتراض تساوى جميع الشروط الاخرى ، هل يعتبر حجم السكان عاملا ذا اثر مطلق على مستوى واتجاه تطور مجتمع ما ، وبالتالي ، على نوع العلاقات التي تقوم بينه وبين المجتمعات الاخرى والنظام الدولي ؟ وما هي طبيعة هذا الاثر : هل هو اثر ايجابي ام اثر سلبي ؟

ان طرح مثل هذه الاسئلة والتصدى للاجابة عليها يشكل نوعا من المجازفة على المستويين النظرى والتجريبي . فعلى المستوى النظرى ليس هناك تراث فكرى مناسب يمكن الانطلاق منه في دراسة العلاقة بين حجم السكان وتقسيم العمل الدولي . اما علاقة السكان بتقسيم العمل الاجتماعي فقد حظيت ببعض الاهتمام . ونذكر في هذا الصدد ابن خلدون الذى يربط ربطا طرديا بين حجم السكان وتعمق التخصص وتقسيم العمل داخل المجتمع والجماعة . ويعتبر ابن خلدون قوة الدولة بعد سكانها ويؤكد على وجود علاقة طردية بين حجم السكان ومستوى الرفاه الاجتماعي . وليس علاقة عكسية كما يكرر الكثير من المفكرين الغربيين ، بدءا من مالتوس وحتى اليوم ، والذين لا يرون في تزايد السكان الا " تزايدا في عدد المتزاحمين على اقتسام الكعكة القومية " وهم انما يعبرون بذلك فقط عن شعور الطبقات المهيمنة على الثروة القومية بالخوف من وعي الجماهير على الاستغلال وسوء التوزيع السائد و من نضالها من اجل الاصلاح الاجتماعي الشامل ، وهو ما يطلقان عليه اوصاف " الحسد والحقد الطبقي ، والبغضاء ، والجشع " وغيرها من الاوصاف التي تطلق على البؤساء بكرم لا مثيل له وذلك لتحويل الانظار عن ممارسات الطبقات الاحتكارية الطفيلية التي تجسد بنفسها هذه الاوصاف بكل امانة .

واذا كنا لا نختلف حول وجود المشكلة السكانية في البلدان المختلفة المعاصرة ، الا ان السؤال الجوهرى هنا هو : هل يرجع قلق المالتوسيين الغربيين واتباعهم في البلدان النامية من الانفجار السكاني الى حرصهم على تحسين حياة السكان في البلدان المختلفة ام الى خوفهم من اثر تزايد السكان على عملية التغيير الاجتماعي المضاد للامبريالية واحتكاراتها في البلدان النامية ؟ ترى لو كانت حياة الانسان ورفاهه هي الهدف من الهجوم المالتوسي المكشوف او المبطن على تزايد السكان ، فلماذا تقف مطالب مثل الغاء الدعم الحكومي عن السلع الاستهلاكية الاساسية وتخفيض قيمة العملة المحلية وفتح الحدود للسلع الكمالية المصدرة من الدول الغربية على رأس قائمة المطالب التي يقدمها الانسانيون الغربيون الى الدول النامية ؟

ان الموقف التقدمي من " المشكلة السكانية " ، حتى حينما يتفق في تعريفه للمظاهر التي تتخذها هذه المشكلة مع الاتجاهات المضادة ، الا انه يختلف جوهريا معها في تفسير جوهر المشكلة واسبابها ، وبالتالي في تصوره لطرق علاجهـا •

٤ — حجم السكان وطبيعة النظام الاجتماعي كمؤثرين على الموقع من تقسيم العمل الدولي

في الاونة الاخيرة ظهرت بعض المحاولات التي طرحت مسألة وجود " علاقة قانونية" بين حجم السكان وبين شدة الانخراط في السوق الدولية والاعتماد على التبادل الخارجي • ونورد هنا الجدول التالي الذى اورده الباحث السوفياتي ف• أ• عيسايف في كتابه " العلاقات الاقتصادية بين البلدان العربية والبلدان النامية — ١٩٦١ — ١٩٨٠" والذى يكشف وجود علاقة عكسية بين حجم سكان الدولة وبين نسبة صادرات هذه الدولة الى ناتجها المحلي الاجمالي •

تغير نسبة التصدير الى الناتج المحلي الاجمالي
مع تغير حجم السكان (×)

فئات الدول حسب عدد السكان	الدول الرأسمالية		الدول النامية		الدول العربية	
	عدد الدول في الفئة	نسبة التصدير	عدد الدول في الفئة	نسبة التصدير	عدد الدول في الفئة	نسبة التصدير
منتصف عام ١٩٦٩ -		٦٧—٦٩		٦٧—٦٩		٦٧—٦٩
اقل من ١ مليون نسمة	٢	٥٣ر٠	٨	٣٦ر٣	٤	٦٥(××)
١—١٠ مليون نسمة	٩	٣٠ر٢	٤٤	٢٣ر٨	٨	٣٠ر٨
١٠—٢٠ مليون نسمة	٤	٢٦ر٩	١٣	١٩ر٣	٣	١٧ر٧
٢٠ مليون فما فوق	٤	١٩ر٣	٦	١٣ر٦	١	١٠ر٥
منتصف عام ١٩٧٥		٧٣—٧٥		٧٣—٧٥		٧٣—٧٥
اقل من ١ مليون نسمة	٣	٥٥ر١	٥	٣٢ر٨	٤	٧٥ر٩
١—١٠ مليون نسمة	١١	٢٩ر٣	٣٦	٢٢ر١	٨	٢٧ر٢
١٠—٢٠ مليون نسمة	٤	٢١ر٢	١١	١٩ر٧	٣	١٩ر٣
٢٠ مليون فما فوق	٣	١٧ر٥	٦	١٢ر٧	١	١١ر٣

(×) = الارقام مأخوذة عن : ١) — اليانوف آ• يا• الدول النامية : الانتاج والسوق موسكو ١٩٧٦

U,N, Statistical Yearbook 78 N.Y. 79 (2
Arab Business Yearbook 1979 London (3

(××) ترجع ارقام ثلاث دول من بينها الى الفترة ١٩٦٩— ١٩٧١

يمكن من نظرة سريعة الى الجدول السابق ، اكتشاف " علاقة قانونية " واضحة متعاكسة بين حجم السكان ونسبة التصدير الى الناتج المحلي الاجمالي ، اذ ان هذه النسبة تظهر ميلا ثابتا الى الانخفاض في الدول الاكثر سكانا ، وبالعكس الى الارتفاع في الدول الاقل سكانا •

لكن مسألة اثر تغير حجم السكان على موقع الدولة في تقسيم العمل الدولي لا يتحدد فقط بتغير نسبة التصدير بالاتجاه المعاكس لتغير حجم السكان • ذلك ان شدة وطريقة انخراط دولة ما في تقسيم العمل الدولي تتأثر ، بالاضافة الى حجم السكان ، وهو مؤثر كمي بعامل آخر ، وهو طبيعة النظام الاجتماعي ، كمؤثر نوعي • فبأفتراض ثبات جميع العوامل الاخرى ، فان طبيعة النظام الاجتماعي التي تتحدد بالعلاقة القائمة في المجتمع بين قوى الانتاج وعلاقات الانتاج وكذلك بينها ككل (النظام الاقتصادي) ، من جهة ، وبين البنيـــة الفوقية ، من سياسية وايديولوجية وغيرها ، من جهة اخرى ، هي التي تحدد اشكال ومضامين تقسيم العمل الاجتماعي داخل هذا المجتمع ، وكذلك علاقاته بالمجتمعات الاخرى وموقعه في النظام الدولـي •

والسؤال الذي يبرز هنا : اي العاملين اكثر جوهرية من الآخر ، اي ايهما اكثر حسما كمؤثر على تقسيم العمل الاجتماعي والدولي : طبيعة النظام الاجتماعي ام حجم السكان ؟

ان الجواب على هذا السؤال يتطلب نظرة اكثر تفصيلا وشمولا الى الوضعية الاقتصادية الاجتماعية ومحاولة الربط بينها وبين اشكال ومضمون العلاقات الخارجية • وكلما امكن توسيع نطاق هذه النظرة بزيادة عدد مؤشراتها والتعمق في اكتشاف العلاقات المتبادلة فيما بينها ، وكذلك متابعة تطورها مع الزمن ، كلما امكن التوصل الى اجابة اكثر ثقة ودلالة حول الاهمية النسبية لكل من حجم السكان وطبيعـــة النظام الاجتماعي ، والتأثير المتبادل بينهما على تقسيم العمل الدولي • وهذا ما حاولنا التعرف عليه من خلال الجدول التالي •

وفيما يلي شرح مختصر لطريقة اعداد هذا الجدول :

١) قمنا باعادة ترتيب جميع دول العالم المتوفرة بياناتها في تقرير البنك الدولي عن التنمية وعددها ١٢٥ دولة على اساس جديد ، وذلك تبعا لعدد سكان كل دولة بدءا من اقل الدول سكانا حتى اكثرها سكانا •

٢) وزعنا هذه الدول عموديا الى فئات على اساس مضاعفة عدد السكان بين فئة ادنى وفئة اعلى ، فكانت لدينا الفئات ذات الاحجام السكانية التالية : اقل من ٥ر٢ مليون نسمة، ٥ر٢ ـ ٥، ٥ـ ١٠ ، ١٠ ـ ٢٠ ، ٢٠ ـ ٤٠ ، ٤٠ـ ٨٠ ، ٨٠ = ١٦٠ ، ١٦٠ ـ ٣٢٠ ، ٣٢٠ مليون نسمة فما فوق وتشتمل

هذه الفئة الاخيرة على دولة اشتراكية واحدة هي الصين ودولة نامية واحدة هي الهند ، وتتميز هاتان الدولتان بمختلف مؤشراتهما عن بقية دول العالم الاخرى •

٣) وزعنا كل فئة سكانية بين دول تنتمي الى المجموعة الناميـــة ، واخرى تنتمي الى مجموعة الدول الرأسمالية المتقدمة ، وثالثة تنتمي الى مجموعـــة الدول الاشتراكية المتقدمة ، والتي لم ندرج من بينها دول حديثة التطور على الطريق الاشتراكي مثل كوبا وفيتنام مع العلم بان المؤشرات الاجتماعية في كوبا مثلا ،(مثل مؤشرات الصحة والتعليم ومتوسط الحياة وغيرها) اكتسبت الميزات النوعية للنظام الاشتراكي وتفوقت في بعضها على مثيلاتها في العديد من الدول الرأسمالية المتقدمة •

٤) لقد اخترنا من المؤشرات المتوفرة في بيانات تقرير البنك الدولي عددا من المؤشرات الهامة ، بعضها يعكس مستوى تطور الوضعية الاقتصاديـــة الاجتماعية في الداخل ، وبعضها الآخر يعكس العلاقات الاقتصادية الخارجية •

٥) قمنا بجمع ارقام المؤشرات المختارة لكل البلدان المتضمنة في كل من الفئات السكانية في كل مجموعة من مجموعات البلدان الثلاث تبعا لطبيعة النظام الاجتماعي (نامية ، رأسمالية ، اشتراكية) واستخرجنا متوسط ارقام كل مؤشر لكل فئة سكانية داخل كل مجموعة ثم المتوسط العام لمتوسطات جميع الفئات السكانية في كل مجموعة من المجموعات الثلاث لكل مؤشـــر من المؤشـــرات •

ومن خلال نظرة مقارنة بين هذا المتوسط العام ومتوسطات الفئات السكانية المؤلفة له يظهر لنا اتجاه تغير هذا المؤشر مع تغير حجم السكـــان صعودا او هبوطا ، او عدم تأثيره على رسم اتجاه عام واضح •

ومن خلال مقارنة المتوسطات العامة لمجموعات البلدان الثلاث نتبين اثر طبيعة النظام الاجتماعي على المؤشر الذى تعبر المتوسطات المعنية عنه •

<u>محاذير لا بد من اخذها مسبقا بالحسبان :</u>

١) **اننا لا نغفل مخاطر** التبسيط والتعميم التي قد تؤدى اليها مثل هذه الطرق الحسابية ، واى طرق كمية اكثر تعقيدا • وذلك ان القياسات الكمية لمؤشرات التطور الاجتماعي الاقتصادى تنطلق من تصور مجرد يتناول الظاهرة المدروسة من جانب محدد مفترضا ثبات جميع الشروط الاخرى او متجاهلا لهذه الشروط موقتا ولاغراض البحث ، ومعتبرا العامل موضع القياس وكأنه العامل الوحيد في تطور الظاهرة •

ولكن مما يخفف من هذا المحذور في طريقتنا هنا هو توسيع مجموعة العوامل المأخوذة في التحليل ، والنظرة التحليلية اليها اثناء تفسير الظاهرة وذلك من خلال العلاقات المتبادلة بين مختلف العوامل وتأثيراتها على بعضها ودلالة كل منها بالنسبة الى العوامل الاخرى • وكلما امكن اخذ عدد اكبر من العوامل والتعمق اكثر في تحليل مدلولاتها والارتباطات المتبادلة فيما بينها كلما امكن التقليل من مخاطر التجريد بدرجة اكبر •

٢) ولا يفوتنا ان ننبه مسبقا الى محذور آخر يرجع الى الاختلاف في منهجية الحسابات بين مجموعات البلدان المختلفة ، من جهة ، والاختلاف في المضمون الاجتماعي للموشرات حتى تلك المحسوبة بنفس الطريقة بين بلد وآخر وذلك بتأثير الاختلاف في درجة نضج الظاهرة المعنية بالموشر من مجتمع لآخر ، وبالاخص بين البلدان الرأسمالية والبلدان النامية ، من جهة ، وبينهما وبين البلدان الاشتراكية من جهة اخرى • ومما يخفف من هذا المحذور توزيع البلدان الى مجموعات ثلاث حسب الانظمة الاجتماعية مما يساعد على مقارنة اثر تغير حجم السكان بين الفئات السكانية المختلفة داخل كل مجموعة على حدة بحيث تكون المقارنة بين البلدان التي تتصف بطبيعة اجتماعية متقاربة • كما يساعد هذا التوزيع على اخذ هذه الاختلافات في الحسبان عند تفسير التفاوت في الموشر بين مجموعات البلدان الثلاث تبعا لطبيعة النظام الاجتماعي •

٣) واخيرا ، فاننا ننبه الى ان المتوسطات المحسوبة من قبلنا قد تتضمن احيانا بعض التدخل الذاتي وذلك مثل استبعاد بعض الارقام الخاصة ببعض البلدان والتي تبدو ناشذة بشكل بارز عن اغلبية المتوسطات الفردية الاخرى في فئتها السكانية • وعلى سبيل المثال فقد استبعدنا نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي في دولتي الكويت والامارات من حساب وسطي هذا الموشر للدول النامية في الفئة السكانية (اقل من ٥ر٢ مليون نسمة) • ولكن يمكن التأكيد على ان مثل هذا التدخل لم يؤد الى تغيير جوهري في الاتجاه العام ، وانما ، على العكس كان يهدف الى تحييد الانحرافات الناجمة عن عوامل خارجية • وعلى كل حال فاننا لم نلجا الى مثل هذا التدخل الا نادرا ، وعند الضرورة القصوى ، كما في المثال الذي ذكرناه اعلاه •

قراءة الجدول والاستنتاجات :

من متابعة التغيرات التي تجرى في كل مؤشر مع الانتقال من فئات البلدان الاقل سكانا الى فئات البلدان الاكثر سكانا ،وذلك في كل مجموعة من مجموعات البلدان الثلاث : النامية ،والرأسمالية ، والاشتراكية ،نلاحظ ما يلي :

اولا : المؤشرات التي تعكس مستوى التطور الاقتصادى - الاجتماعي (طبيعة النظام الاجتماعي) :

١) داخل مجموعة الدول النامية : يلاحظ ميل هذا المتوسط للارتفاع مع تزايد حجم سكان الدول النامية بشكل واضح . وتشذ عن ذلك الفئة الاولى من الدول النامية (حتى ٢ر٥ مليون نسمة) ،فيبدو متوسطها اعلى متوسطات الفئات السكانية كلها ،وذلك رغم اننا لم ندخل في حساب هذا المتوسط رقمي الكويت والامارات العربية المتحدة بسبب شذوذهما بعيدا عن الوسطي العام .

استنتاج (١) : ان تزايد عدد السكان لا يشكل عاملا سلبيا ضاغطا على الدخل ومستوى المعيشة كما هو شائع ،ذلك انه حتى داخل مجموعة البلدان النامية وحدها التي تشترك بلدانها با لكثير من سمات التخلف نجد ان متوسط الناتج القومي للفرد يبدى اتجاها عاما نحو الارتفاع مع تضاعف حجم السكان ويبدو ذلك واضحا من مقارنة المتوسط العام للبلدان النامية (٩٥٧ دولار) بمتوسط كل فئة سكانية ،باستثناء الفئتين : الاقل سكانا والاكثر سكانا .

استنتاج (٢) : ان فئة الدول الصغيرة (اقل من ٢ر٥ مليون) من بين الدول النامية تحقق مداخيل مرتفعة نسبيا . والميزة النسبية هذه ليست ناجمة عن مستوى اعلى في التقدم الاقتصادى والاجتماعي بل في معظم الحالات عن وضع اكثر ترديا في النظام الدولي يجعلها فاقدة للاعتماد على الذات ، مما يجعلها تعوض عن ذلك بالتكسب بتحصيل مختلف انواع الريوع من الخارج وذلك

مقابل التضحية بالاستقلال وحرية اختيار النظام الاجتماعي واتخاذ المواقف في القضايا الدولية ، او بالتراب الوطني لصالح قوى دولية ،او مقابل فسح المجال للاحتكارات الدولية لاستغلال الموقع الجغرافي والميزات الطبيعية التي تتمتع بها مما ينتج عنه اقامة نموذج اقتصادى اجتماعي مشوه لا جذور له في تربة الواقع ،وبالتالي ،لا مستقبل له . وينطبق هذا الاستنتاج بشكل خاص على معظم الدول الصغيرة في امريكا الوسطى وفي جنوب شرقي آسيا وفي افريقيا . ويشذ عن ذلك بعض الدول مثل اليمن الديمقراطية ومنغوليا من حيث طبيعة النظام الاجتماعي وتوجهاته التنموية .

استثناء آخر :يشذ عن الاتجاه العام الذى يعكس علاقة طردية بين ارتفاع عدد السكان وارتفاع الدخل عدة بلدان من فئة البلدان النامية الاكثر سكانا (٨٠-١٦٠ مليون نسمة)و تشمل تركيا والمكسيك وتايلند وفيتنام والفيليبين . كما تشذ عن الاتجاه العام الهند . وهي حالة خاصة ايضا .

ب) - داخل مجموعة الدول الرأسمالية :

لا يلاحظ هنا اى اتجاه عام في تغير متوسطات الناتج القومي للفرد مع اختلاف الفئات السكانية للبلدان الرأسمالية . وتبدو هذه المتوسطات موزعة توزيعا عشوائيا حول المتوسط العام لمجموعة الدول الرأسمالية المتقدمة (٩٤٠٠ دولار)

استنتاج (٣) : ان طبيعة النظام الاجتماعي اى المستوى النوعي الذى بلغه المجتمع على طريق التقدم والذى يعكسه ليس فقط الشكل الذى يتخذه النظام وانما ايضا مضمونه ،وبشكل خاص ،علاقاته الداخلية وآليات تطوره ،هي العامل الحاسم في تحديد مستوى الناتج القومي للفرد من السكان . وهذا ما يظهر بوضوح شديد من المقارنة بين متوسط الفئات السكانية للبلدان النامية ومقابله لنفس الفئات من البلدان الرأسمالية المتقدمة .

استنتاج (٤) : ان اثر حجم السكان على الناتج القومي للفرد يكاد يختفي عندما يصل النظام الاجتماعي للدولة في تطوره الى شكل ناضج ،كما في الدول الرأسمالية المتقدمة والدول الاشتراكية

المتقدمة . بينما يبقى حجم السكان من العوامل المؤثرة في الدول النامية التي ما تزال في مرحلة انتقالية . والسبب في ذلك هو وصول الاندماج والتكامل بين البلدان المتقدمة الى درجة عالية بحيث تبدو وكأنها تتطور ككتلة واحدة ،رغم التناقضات فيما بينها، بينما تتطور البلدان النامية كل على انفراد كحالة خاصة تجاه بعضها البعض ولكن كجزء عضوي في النظام الامبريالي العالمي .

ج) - داخل مجموعة الدول الاشتراكية :

نلاحظ هنا ايضا ،كما لدى مجموعة الدول الرأسمالية المتقدمة وان كان بدرجة اقل ، ان متوسطات الناتج القومي للفرد للفئات السكانية تتأرجح حول المتوسط العام لمجموعة الدول الاشتراكية ،ويصدق هنا ايضا القول بان اثر الحجم السكاني يميل للاختفاء مع نضج الشكل الاجتماعي ، مما يؤكد على اولوية طبيعة النظام الاجتماعي في تحديد مستوى وامكانيات التقدم الاجتماعي . ولان عمر النظام الاشتراكي العالمي حتى الآن اقل بكثير من عمر النظام الرسمالي العالمي فان درجة التكافؤ في التطور بين دولة ما تزال اقل ، وما يزال اثر الوضع السابق لكل دولة ظاهرا نسبيا كما يبدو من الفئة السكانية ٢٠-٤٠ مليون نسمة والتي تضم رومانيا ويوغسلافيا وبولونيا ،التي ما زال متوسط الناتج لديها اقل منه لدى الفئات السكانية الاخرى بشكل ملموس . ولكن الاتجاه العام نحو التكافؤ داخل المجموعة ككل يظهر بشكل واضح . ولهذا السبب فاننا لم ندمج في هذه المجموعة الدول النامية التي اختارت الطريق الاشتراكي مؤخرا ، مثل كوبا وفيتنام . وتشذ عن المجموعة الاشتراكية في هذا المؤشر الصين ، وهي حالة خاصة . ورغم المحاذير المعروفة بخصوص مؤشر الناتج القومي للفرد من السكان كاداة للمقارنة ،الا انه بطريقة متوسطات الفئات والمجموعات المتبعة اعلاه ، يبدو مؤشرا ذا دلالة ويعكس بشكل مكثف مستوى التطور الاجتماعي ، وايضا طريقة المشاركة في تقسيم العمل الدولي المرتبطة به .

د) - بين المجموعات الثلاث :

اما بين المجموعات الاجتماعية الثلاث فتظهر الفروق البارزة حيث يبدو نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي اعلى ما يكون في البلدان الرأسمالية ، تليها البلدان الاشتراكية وبنسبة تقارب النصف ثم تأتي

البلدان النامية وبنسبة تقارب العشر مما هو عليه في البلدان الرأسمالية.

٢) - معدل النمو السنوى للناتج الاجمالي (١٩٦٠-١٩٨٠) :

آ - مجموعة الدول النامية : اذا استثنينا الفئة السكانية الاولى من بين هذه المجموعة نلاحظ ايضا اتجاها عاما لارتفاع معدل النمو مع ارتفاع حجم السكان ، وكأن بينهما علاقة طردية ،وقياسا الى متوسط معدل النمو لدى مجموعة الدول النامية ككل وهو ٢ر٥ بالمئة تظهر متوسطات الفئات الاقل سكانا (٢،٥ـ ٥،٥ـ ١٠ ، ١٠ـ٢٠ مليون نسمة) اقل من المتوسط العام للمجموعة ، بينما تظهر متوسطات الفئات الاكثر سكانا الثلاث (٢٠-٤٠ ، ٤٠ -٨٠ ، ٨٠-١٦٠ مليون نسمة) اعلى من المتوسط العام للمجموعة.

استنتاج (٥) : ان معدل النمو يتزايد طردا مع تزايد حجم السكان بالرغم من الضغوط التي يشكلها التزايد السكاني على الادخار والتراكم في المجتمعات المتخلفة ،وذلك بخلاف الافكار التي تحاول تر ويجها النظريات المالتوسية وبعض الايديولوجيات الغربية والتي ترى في الانفجار السكاني العائق الاول والاخطر ، واحيانا الوحيد ،للنمو والتقدم في العالم المتخلف ،وذلك من اجل طمس مسؤولية اسباب التخلف الداخلية الناجمة عن الشكل الاستغلالي للنظام الاجتماعي ومسؤولية النظام الدولي في تحالفه مع النظام الاجتماعي المتخلف القائم .

ب) - مجموعة الدول الرأسمالية المتقدمة : ويصدق هنا الاستنتاجان (٣) و (٤) حيث يبدو معدل النمو متقاربا بين مختلف الفئات السكانية ويتأرجح حول المستوى الوسطي (٣ر٧ بالمئة اذا اخذنا اليابان و ٣ر٥ بالمئة بدون اليابان) وذلك دون ظهور اثر لحجم السكان على معدل النمو . وتمثل اليابان حالة خاصة في هذه المجموعة تتميز بارتفاع معدل النمو لديها بشكل استثنائي .

ج) - مجموعة الدول الاشتراكية : ويصدق هنا ايضا الاستنتاجان (٣) و (٤) القائلان بحيادية اثر حجم السكان حيث تظهر معدلات النمو لدى مختلف الفئات السكانية وتتأرجح حول المعدل الوسطي العام للمجموعة الاشتراكية .

د) - بين المجموعات الثلاث : بشكل عام ، وكما هو الامر في نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي ،فتظهر فجوة كبيرة بين المجموعات الثلاث تبعا

لطبيعة النظام الاجتماعي . وبينما يبدو حجم السكان حيادى التأثير على معدل النمو في المجموعتين المتقدمتين ،يظهر ذا اثر ايجابي على معدل النمو في المجموعة النامية التي ما زالت تمر بمرحلة انتقالية ما قبل النضوج .

وان مما يرفع من مصداقية هذا الاكتشاف للعلاقة الطردية بين حجم السكان وبين معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي هو طول الفترة التي يعبر عنها هذا المعدل وتبلغ عشرين عاما (١٩٦٠- ١٩٨٠) وهذا مما يلغي التغيرات الطارئة ويسمح بالقول بوجود قانونية عامة ثابتة لهذه العلاقة الطردية .

ومن خلال مقارنة معدلات النمو لدى المجموعات الثلاث يبدو ان المجموعة الاشتراكية تحقق بشكل ثابت ومستمر اعلى متوسط للنمو ، تليها المجموعة الرأسمالية ،ثم تأتي المجموعة النامية .

٣) - البنية الاقتصادية :

لقد نبهنا سابقا الى الاختلاف في طريقة الحسابات القومية بين البلدان الاشتراكية والبلدان الرأسمالية ،والى الاختلاف في المحتوى الاجتماعي للارقام بين البلدان الرأسمالية المتقدمة والبلدان النامية ، وذلك بسبب اختلاف طريقة حساب نصيب القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي حيث لا يعتبر القسم الاعظم من قطاع الخدمات مساهما في الناتج المحلي حسب النظرية الاشتراكية للحسابات القومية،وتعتبر قطاعات الانتاج المادى - الصناعة والزراعة بشكل اساسي - هي القطاعات المنتجة للناتج المحلي الاجمالي . واذا ما اخذنا ذلك بالاعتبار فاننا يمكن ان نفهم سبب الاختلاف الكبير في نصيب قطاعات الخدمات في الناتج المحلي الاجمالي بين المجموعات الثلاث ،مما ينعكس على انصبة القطاعات الاخرى . ولكن بخصوص العلاقة بين حجم السكان واتجاه تغير هذه المؤشرات فيمكن قراءتها بين الفئات السكانية داخل كل مجموعة دون التأثر بالاختلاف في طريقة السحاب او في مضمون الارقام تبعا للوضعية الاجتماعية .

آ) - داخل مجموعة البلدان النامية : يظهر لدى فئة السكان الدنيا (اقل من ٢ر٥ مليون نسمة) انخفاض واضح بالمقارنة بالفئات الاكثر سكانا في نصيب الزراعة في الناتج المحلي الاجمالي وذلك بشكل اساسي لصالح ارتفاع نصيب الخدمات . وهذا ما يؤكد تفسيرنا السابق باعتماد هذه الفئة الى حد

كبير على بيع مختلف الخدمات للخارج لتعويضها عن الاثر الايجابي المفقود للسكان على تطور القاعدة الانتاجية ،ووقوعها ،بالتالي تحت الاثر السلبي لنقص السكان الذى ينتج عنه تضعضع المضمون الوطني للنظام السياسي في العديد من دولها التي تبدى استعدادا بدرجة اكبر للقبول بالتبعية المأجورة كبديل عن الاعتماد على الذات . ويرتفع بالنسبة للفئة السكانية الاصغر ايضا نصيب الصناعة ، وذلك بسبب ارتفاع ريعية صناعتها الاستخراجية ، كالنفط والنشاطات الاولية الاخرى .

اما بالنسبة لباقي الفئات السكانية في المجموعة النامية فنلاحظ الاتجاهات التالية :

- ارتفاع نصيب الزراعة حتى يصل اعلى مستوى له في الفئة السكانية الوسطى ثم ينخفض في الفئتين السكانيتين الكبريين . ويظهر هذا المنحنى كمقلوب لمنحنى نصيب الخدمات الذى يميل نحو الانخفاض مع الانتقال من الفئات الدنيا حتى يصل ادنى نقطة في الفئة المتوسطة ثم يرتفع قليلا في الفئتين الكبريين . وتشذ عن الاتجاه العام الهند ،حيث يبدو نصيب الزراعة لديها هو الاعلى بين فئات البلدان النامية ونصيب الخدمات الادنى من بينها .

والملاحظة الاهم تتعلق بمؤشر نصيب الصناعة ككل ، ونصيب الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي . يتغير هذان المؤشران في اتجاه صعودى شبه ثابت مع تزايد عدد السكان وكأن هناك علاقة طردية بينهما وبين حجم السكان. وهذا دليل على ان حجم السكان ، رغم الضغوط التي يشكلها على الادخار والتراكم ،الا انه يعوض عنها بشكل اجزى في توفير الشروط المواتية للتصنيع ،مثل قوة العمل ،وبالاخص منها قوة العمل المتخصصة العالية الانتاجية التي تتشكل بفضل تعمق التخصص وتقسيم العمل داخل المجتمع وداخل الوحدة الانتاجية مما يزيد من انتاجية العمل ،وكذلك بفضل تشكل السوق الواسعة وهي الشرط الاساسي لاى تقدم صناعي ، وبالاخص في البلدان النامية التي لا تتمتع بميزات الانفتاح والتعاون الاقتصادى المتكافئ اقليميا وعلى نطاق عالمي مثل ذلك الذى يتوفر للبلدان المتقدمة ،رأسمالية واشتراكية ،والذى يلغي اهمية حجم السكان مع الزمن في تشكيل السوق امام المنتجات الصناعية الوطنية .

ب) - داخل مجموعة البلدان الرأسمالية :

يبدو في هذه المجموعة ان المنحنيان المتعاكسان هما منحنى نصيب الزراعة ومنحنى نصيب الصناعة ككل في الناتج المحلي . فمع تزايد السكان يتناقص نصيب الزراعة في الناتج المحلي وكأن هناك علاقة عكسية بينه وبين حجم السكان ويتزايد نصيب الصناعة وكأن هناك علاقة طردية بينهما بأستثناء الولايات المتحدة حيث يرتفع كثيرا نصيب الخدمات (وذلك بسبب الارتفاع الكبير في الانفاق الحكومي ، وبالاخص الانفاق العسكرى). اما بالنسبة لمؤشرى نصيب الصناعة التحويلية ونصيب الخدمات في الناتج المحلي الاجمالي فلا يظهر اى اتجاه واضح يعبر عن تأثير حجم السكان وانما تتوزع متوسطات الفئات السكانية بشكل عشوائي حول المتوسط العام للمجموعة ،وكأن حجم السكان لا اثر له داخل مجموعة الدول الرأسمالية .

ج) - داخل مجموعة البلدان الاشتراكية :

لا تظهر مؤشرات تركيب الناتج المحلي الاجمالي لدى مختلف الفئات السكانية لهذه المجموعة اى اتجاه عام يرتبط بتغير حجم السكان.

د) - بين المجموعات الثلاث :

ان الفروق الجوهرية والكبيرة في تركيب الناتج المحلي الاجمالي تظهر بين هذه المجموعات الثلاث ، حيث ترتفع مساهمة الزراعة والصناعة معا وينخفض نصيب الخدمات بشكل واضح في المجموعة الاشتراكية بالمقارنة بالمجموعتين الاخريين . ويمكن القول بان هذا التفوق يستمر حتى ولو استثنينا اثر طريقة الحساب الاشتراكية كما اوضحنا سابقا ،وذلك لان الانفاق على الخدمات في الدول الاشتراكية اكثر عقلانية ،حيث يتركز على الخدمات المفيدة اجتماعيا ،ولا تحتل الخدمات غير المفيدة وغير الضرورية تلك الاهمية التي تحتلها في المجتمع الرأسمالي والمجتمعات المتخلفة . وتشذ الصين عن الاتجاه العام للدول الاشتراكية بارتفاع ملحوظ في نصيب الزراعة على حساب الانخفاض الملحوظ في نصيب الصناعة بالمقارنة بالبلدان الاشتراكية الاخرى .

اما بين المجموعة الرأسمالية والمجموعة النامية فيظهر التعاكس بين نصيب الصناعة ونصيب الزراعة حيث تتفوق الصناعة في الاولى بينما تتفوق الزراعة في الثانية ويعكس ذلك التعاكس التفاوت الجوهرى في مستوى التطور الاقتصادى بين المجموعتين ويترافق ذلك بالارتفاع في نصيب الخدمات في الدول المتقدمة عنه في الدول المتخلفة .

٤) - البنيـــة الاجتماعيـــة :

آ) - في مجموعة البلدان الناميـــة :

تظهر نسبة الحضر الى مجموع السكان ارتفاعا في الدول النامية الاكثر سكانا وذلك حتى الوصول الى الفئتين الاخريين الاكثر سكانا ، حيث تنخفض قليلا .

اما بالنسبة للتوزيع المهني لقوة العمل فأن متوسطـــات الفئات السكانية تتأرجح بشكل عشوائي حول المتوسط العام للمجموعة النامية ككل وقريبا منه ولا تعكس اتجاه تغير واضح مرتبط بالاختلاف في حجم السكان .

ب) - في مجموعة البلدان الرأسمالية :

تميل نسبة الحضر الى مجموع السكان الى الارتفاع ايضا في الدول الاكثر سكانا. اما نسب توزيع قوة العمل بين الصناعة والزراعة والخدمات فهي متقاربة وتتأرجح حول الوسطي العام للمجموعة الرأسمالية ،وتشذ عن ذلك الولايات المتحدة بشكل بارز حيث تنخفض فيها كثيرا نسبة المشتغلين في الزراعة (٢ بالمئة) وترتفع فيها بشكل ملحوظ نسبة المشتغلين في الصناعة (٦٦ بالمئة)

ج) - في مجموعة الدول الاشتراكية : تبدو هنا نسبة الحضر الى مجموع السكان متقاربة جدا لدى جميع الفئات السكانية في المجموعة الاشتراكية وتشذ عن ذلك الفئة السكانية المتوسطة (رومانيا ،بولونيا يوغسلافيا) التى تتميز نسبة الحضر فيها بالانخفاض بالمقارنة بالمتوسط العام للمجموعة . وكنا رأينا ان هذه الفئة تختلف عن الفئات السكانية الاخرى بين البلدان الاشتراكية بانخفاض في متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي لديها بالمقارنة بالمجموعة ككل .

اما بالنسبة لتوزيع قوة العمل بين القطاعات الاقتصادية في البلدان الاشتراكية فان الاختلافات بين الفئات السكانية لا تبدو مرتبطة بحجم السكان . ويشذ من بين هذه الفئات الاتحاد السوفياتي حيث ترتفع نسبة العاملين في الزراعة لديه وتنخفض بالمقابل نسبة قوة العمل المشتغلة في الصناعة والخدمات . وتشذ ايضا الصين وبنفس الاتجاه وبشكل اكبر .

د) - بين المجموعات الثلاث :

يظهر الاختلاف الجوهرى في البنية الاجتماعية بشكل واضح بين مجموعات البلدان الثلاث : فنسبة الحضر الى السكان تبدو اعلى ما تكون عليه

في الدول الرأسمالية ،حيث يبلغ المتوسط ٧٥ ٠/٠ ،تليها الدول الاشتراكية بمتوسط ٦٠ ٠/٠ ،ثم الدول النامية بمتوسط مقداره ٧ر ٣٤ ٠/٠

اما بالنسبة لتوزيع قوة العمل بين القطاعات فيظهر اعلى متوسط للعاملين في الزراعة في الدول النامية (١ر٥٢ ٠/٠) تليها الدول الاشتراكية (٣٩ ٠/٠) ثم الدول الرأسمالية (٦ر٨ ٠/٠) بينما تكون نسبة قوة العمل المشتغلة في الصناعة في اعلى مستوياتها في الدول الرأسمالية (٣ر٣٧ ٠/٠) تليها في ذلك الدول الاشتراكية (٣٤ ٠/٠) ثم تأتي الدول النامية (١ر١٦ ٠/٠) وتبدو الدول الرأسمالية في المقدمة في نسبة قوة العمل المشتغلة في قطاع الخدمات (٥٤ ٠/٠) ،تليها الدول النامية والدول الاشتراكية بمعدل متماثل تقريبا (٢٧ ٠/٠) الا ان هذا المعدل الواحد يخفي اختلافا جوهريا في مكونات الخدمات بين هاتين المجموعتين ،حيث ان قطاع الخدمات في الدول النامية يعج بالنشاطات غير الضرورية وغير المفيدة وربما اكثر مما هو عليه الامر في الدول الرأسمالية المتقدمة ، بينما يتركز في الدول الاشتراكية في الخدمات الضرورية والمفيدة اجتماعيا ٠

ثانيا : العلاقات الاقتصادية الخارجية :

١) - نسبة نصيب الفرد من التجارة الخارجية الى نصيبه في الناتج القومي الاجمالي :

تعكس هذه النسبة درجة الانكشاف الاقتصادى للفرد الواحد من السكان ، اى درجة اعتماد المواطن على الخارج او تبعيته له في تأمين شروط عمله وحياته من خلال الاستيراد والتصدير ٠

آ) - داخل مجموعة الدول النامية : تعكس متوسطات الفئات السكانية لدرجة الانكشاف الاقتصادى للفرد اتجاها عاما واضحا نحو الانخفاض مع تزايد عدد السكان٠ وبالمقارنة بالمتوسط العام للمجموعة وهو ٥٠ ٠/٠ ،تبدو متوسطات نسبة نصيب الفرد من التجارة الخارجية الى نصيبه في الناتج القومي الاجمالي للفئات الثلاث الاولى الاقل سكانا اعلى من المتوسط العام(٨٥،٦٠،٥٢) ،بينما تبدو متوسطات الفئات الاربع الاخيرة الاكثر سكانا اقل منه (٤٨،٣٣،٣٣،٤١)٠ اما الهند ،الدولة النامية الاكثر سكانا ،فان معدل ارتباط الفرد بالخارج (استيرادا وتصديرا) فيها يبلغ فقط ١٢ ٠/٠ من نصيبه في الناتج القومي الاجمالي ٠

ويمكن الاستنتاج من ملاحظة الارقام ان هناك قانونية عامة تقول بانه كلما كان عدد سكان الدولة اقل كلما كانت اكثر انخراطا في السوق الدولية ، اى اكثر اعتمادا على الاستيراد في تلبية الطلب المحلي ، واكثر اعتمادا على التصدير (غالبا - الخدمات او السلع الريعية) في تأمين الدخل وتوفير التشغيل للسكان المحليين . ولكن نفس الظاهرة يختلف معناها جوهريا بين مجموعة دولية واخرى . فهي في المجموعتين المتقدمين تعتبر مؤشرا ايجابيا ، اذ يتوازى فيها الاستيراد مع التصدير ليس فقط من حيث الكم ، بل وهو الاهم ، من حيث النوع ، اذ ان صادرات البلدان المتقدمة تحتوى على قيمة مضافة تعوض عن خسارة القيمة المضافة التي تتحملها في قيمة الواردات سواء في المبادلات بين المجموعتين المتقدمتين او داخل كل منهما لان مستوى انتاجية العمل متقارب او متكافئ داخل المجموعتين المتقدمين ، والى حد ما ايضا بينهما . ويصبح اتساع التبادل الدولي بين اعضاء اى من المجموعتين وبينهما وبين المجموعة الاخرى مكسبا مشتركا للطرفين في تقاسم مزايا التخصص وتقسيم العمل الدولي .

اما بالنسبة للمجموعة النامية فان الصورة تختلف جذريا . فالارتباط الواسع بالسوق الخارجية يفتقر كثيرا الى التوازن سواء كميا ، حيث يزيد الاستيراد كثيرا عن التصدير (باستثناء عدد من الدول الريعية كدول الاوبك) ، او نوعيا ، حيث تتكون صادرات الدول النامية الى الدول المتقدمة من سلع لا تحمل الاقل قدر من القيمة المضافة (والريع ليس قيمة مضافة) بينما تتكون وارداتها من الدول المتقدمة من سلع تحمل نسبة عالية من القيمة المضافة . اى ان التبادل يجرى بين صادرات تحمل كمية عمل محلي اكبر واقل انتاجية وواردات تحمل كمية عمل اجنبي اقل واكثر انتاجية . ويميل هذا العجز في التبادل الى التزايد السريع ، ولقد اصبح واضحا ان الفجوة الحضارية والاقتصادية بين المجموعة النامية والمجموعتين المتقدمتين تميل الى الاتساع مع الزمن بدلا من التناقص .

واذا كانت بعض دول المجموعة النامية قد استطاعت تعديل ميزان التبادل لصالحها مع رفع اسعار النفط في السبعينات . اذ انها تصدر مادة لا تحمل قيمة كبيرة لانها ليست نتاج عمل وانما تحمل ريعا عاليا ، مقابل مستوردات تحمل قيمة عالية ، الا ان هذا التعديل يقتصر على الجانب الكمي ، وبالاصح ، انه يتخذ مظهر نقديا . اما في الجانب النوعي للتبادل فأن المكسب النقدى يخفي تبعية اكبر ، وبالتالي ، مخاطر اشد في فقدان

الاعتماد على الذات والحرية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وخسران المقومات الايجابية والحوافز الضرورية للتقدم ،لدى الانسان ،وفي البنية الاجتماعية والسياسية ، واخيرا ، المخاطرة بالمستقبل ٠

الاستنتاج (٦) : كلما كان عدد سكان الدولة اكبر كلما كان مواطنوها اقل تبعية في شروط حياتهم وعملهم للخارج واقل ارتباطا بالظروف الخارجية ، وبالتالي كلما كانت قدرتهم على الاستقلال والتحرر والبناء الذاتي اكبر ٠ وينتج عن ذلك ان المجتمع ككل يكون اكثر قابلية للتقدم ، حتى ولو كانت اوضاعه الاخرى اكثر سوءا مثل مستوى الدخل والمعيشة وغير ذلك ٠

ب) - في مجموعة الدول الرأسمالية :

تظهر نسبة نصيب الفرد من التجارة الخارجية الى نصيبه في الناتج القومي الاجمالي في الدول الرأسمالية المتقدمة ايضا ميلا نحو الانخفاض كلما كان عدد سكان الدولة اكبر ٠ ويبدو هذا الميل على شكل اتجاه قانوني عام ، وبصورة اوضح مما ظهر عليه في مجموعة الدول النامية كما يظهر من النسب التالية : ٥٧،٧٧ ، ٥٢،٦٢ ، ٤٧،٢٣ ، ١٨، حيث نجد ان الفئات الاربع الاقل سكانا يزيد متوسطها عن المتوسط العام للمجموعة البالغ ٤٨ ٠/٠ بينما الفئات الثلاث الاكثر سكانا يقل متوسطها عن المتوسط العام ٠ وهذا يدل على ازدياد ارتباط الانسان بالاستيراد والتصدير والعلاقات الخارجية كلما نقص حجم سكان الدولة ٠ ولكن معنى ذلك بالنسبة للمجموعة الرأسمالية مختلف ، كما اوضحنا اعلاه ، عنه بالنسبة للمجموعة النامية ،وذلك لاختلاف الموقع في تقسيم العمل الدولي تبعا للاختلاف في مستوى التقدم الاقتصادى وطبيعة النظام الاجتماعي وبالتالي تبعا لنوع التكامل الدولي الذى تعيش في اطاره ٠

ج) - في مجموعة البلدان الاشتراكية :

لا يظهر في المجموعة الاشتراكية اتجاه عام في تغير نسبة نصيب الفرد من التجارة الخارجية الى نصيبه في الناتج القومي الاجمالي حسب عدد سكان كل دولة ،وربما بسبب قلة عناصر هذه المجموعة من الدول وفئات السكان. ولكن اذا قارنا الاتحاد السوفياتي ،اكبر دول المجموعة سكانا ، بالدول الاخرى في المجموعة ، نجد ان هذه النسبة تنخفض لديه الى ربع

المتوسط المقابل لها لدى الدول الاشتراكية الاخرى مجتمعة . وهذا ما يسمح بتعميم الاستنتاج السابق على هذه المجموعة ايضا ،وان كان مضمون الانخراط في العلاقات الاقتصادية الخارجية يختلف هنا نوعيا عنه في المجموعتين الاخريين الرأسمالية والنامية .

د) - بين المجموعات الثلاث :

اما بين المجموعات الثلاث فيلاحظ بان درجة الانخراط في السوق الدولية لكل فرد من السكان تكاد تتعادل في المتوسط العام بين البلدان النامية والبلدان الرأسمالية ولكن التعادل في درجة التعامل التجارى الخارجي كميا لدى هاتين المجموعتين يخفي اختلافا جوهريا في نوعية هذا التعامل من حيث هو لصالح الدول الرأسمالية وفي غير صالح الدول النامية ذلك انه يشكل بالنسبة للدول الرأسمالية انفتاحا على بعضها البعض نسبة ٧٠-٨٠ ٪ من تجارتها الخارجية ، بينما هو في الدول النامية ،على العكس تماما ، انغلاق على بعضها البعض وانفتاح على الدول الرأسمالية ،حيث تبلغ تجارتها مع بعضها بحدود ٢٠ ٪ فقط بينما هي بينها وبين الدول الرأسمالية اكثر من ٧٥ ٪ من مجموع تجارتها الخارجية .

اما الدول الاشتراكية فأنها اقل انخراطا في التبادل الخارجي بنسبة كبيرة من المجموعتين الاخريين . والسبب الاساسي في ذلك يرجع الى سياسة الاعتماد على الذات وهو مضمون الاختيار الاشتراكي الذى تتبعه هذه المجموعة ، كنظام اجتماعي متميز نوعيا .

٢) - الصادرات والواردات :

من خلال تحليل مكونات الصادرات والواردات يظهر المضمون النوعي للعلاقات الاقتصادية الخارجية .

آ) - مجموعة الدول النامية :

الصادرات : تتألف صادرات البلدان النامية بشكل اساسي من وقود وخامات معدنية ومعادن وسلع اولية اخرى ، وذلك بنسبة ٧٠- ٩٠ ٪ تقريبا . وتبدو هذه النسبة اعلى ما تكون في الفئة الاول الاقل سكانا .

E/ESCWA/PAP/1984/INF.3/13

ANNEX.

UN ECONOMIC COMMISSION FOR WESTERN ASIA
8 APR 1985
LIBRARY

ملحق عن دعامات دليل (١٥ ص)

حجم السكان والمشاركة في تقسيم العمل الدولي

أ) ـ مجموعة الدول النامية

فئات البلد ان حسب السكان (مليون نسمة)	اجمالي عددالدول النامية المتضمنة في الفئة السكانية	متوسط الناتج القومي الاجمالي للفرد في الفئة السكانية 1980 (دولار)	متوسط معدل النمو السنوي للناتج القومي الاجمالي للفئة 1980-60 %	متوسط نصيب الزراعة في الناتج القومي المحلي الاجمالي للفئة 1980 %	متوسط نصيب الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي للفئة 1980 %	متوسط نصيب الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي للفئة 1980 %	متوسط نصيب الخدمات في الناتج المحلي الاجمالي للفئة 1980 %	نسبة نصيب الفرد من التجارة الخارجية المتوسط الناتج القومي الاجمالي للفرد 1980 ٪	نسبة الوقود والخامات المعدنية والمعادن في الصادرات 1980 ٪	نسبة السلع الاولية الاخرى الى الصادرات 1980 ٪	نسبة الغذاء الى الواردات 1980 ٪	نسبة الوقود الى الواردات 1980 ٪	نسبة الالات ووسائل النقل الى الواردات ٪	نسبة المنتوجات المصنوعة الاخرى الى الواردات ٪	نسبة الحضر الى مجموع السكان ٪	نسبة قوة العمل المشتغلة بالزراعة الى اجمالي قوة العمل ٪	نسبة قوة العمل المشتغلة بالصناعة الى اجمالي قوة العمل ٪	نسبة قوة العمل المشتغلة بالخدمات الى اجمالي قوة العمل ٪
حتى 2ر5	16	1292	2ر6	20	30	(13)	50	85	57	31	17	17	28	35	26	55	16	29
2ر5–5	17	787	1ر3	32	22	11	46	60	11	70	16	13	30	38	36	54	16	30
5–10	24	816	2ر2	30	26	(12)	44	52	32	54	14	13	32	39	32	39	14	20
10–20	16	1106	1ر7	33	28	(13)	39	48	35	50	13	13	34	36	36	57	15	28
20–40	8	885	2ر6	30	29	(18)	41	33	27	52	13	10	36	35	47	48	20	30
40–80	5	1230	3ر4	20	35	(25)	45	33	16	46	5	21	33	34	37	57	15	28
80–160	5	582	4	28	32	(10)	40	41	36	31	17	16	29	32	29	55	17	28
160–320	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
الوسطي الحسابي لمجموعة الدول النامية		957	2ر5	28	29	(10)	44	50	30ر6	47ر7	13ر6	14ر7	31ر7	35ر6	34ر7	52ر1	16ر1	27ر6
٣٢٠ فما فوق عدد الدول النامية	93	240	1ر4	37	26	(18)	37	12	5	21	14	26	19	30	22	69	13	18

الدول المشمولة بالفئات السكانية :

حتى 2ر5 : الامارات العربية المتحدة ، ترينيداد وتوباغو، بوتان، ليسوتو ، الكويت، موريتانيا ،الكونغو، منغوليا ، بنما ،اليمن الديمقراطية ،ليبيريا ،جامايكا ، كوستاريكه جمهورية افريقيا الوسطى، سنغافورة ، توغو،

2ر5 – 5 : نيكاراغوا ، البانيا ، لبنان، اورغواي، ليبيا ، غينيا الجديدة ، باراغواى ، الاردن، لاووس بينين، سيراليون، هندوراس ،الصومال، بوروندي، تشاد ،السلفادور، هايتي،

5 – 10 : هونغ كونغ ، رواندا ،النيجر ،الدومينيكان، غيليا ،بوليفيا ،السنغال ،زامبيا ، فولتا العليا ، مالاوي، تونس كمبوديا ، مالي، الجمهورية العربية اليمنية ، انغولا ،غواتيمالا ،زمبابوي، اكوادور، ساحل العاج، الكامرون،مدغشقر ،سورية ، السعودية ، كوبا ،

10–20 : تشيلي، غانا ، موزامبيق، اوغندا ،العراق، ماليزيا ، نيبال ، سوى لانكا ، فنزويلا ، افغانستان كينيا ،بيرو ،تنزانيا ،السودان،الجزائر ،المغرب ،

20–80 : كولومبيا ، الارجنتين ،زائير ، اثيوبيا ،بورما ، كوريا الجنوبية ، ايران ،مصر ،

80–160: الباكستان ، نيجيريا، بنغلا ديش ، فنزويلا ، اندونيسيا ،

160 – 320 : ــــ

320 – فما فوق : الهند

ب) – مجموعة الدول الراسمالية

حتى 2ر5	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
2ر5–5	5	7768	3ر2	8	36	(22)	56	77	13	34	9	14	30	42	69	11	36	53
5–10	7	10295	3ر7	9	35	(26)	56	57	8	19	11	15	28	36	64	13	37	50
10–20	2	10620	9ر2	8	37	(27)	55	62	25	40	10	15	30	39	82	6	39	55
20–40	3	5943	3ر4	6	41	(21)	53	52	18	23	9	13	40	29	77	10	35	55
40–80	4	9930	3ر3	4	42	(30)	54	47	9	11	14	20	22	34	81	6	43	51
80–160	1	9890	1ر7	4	41	(29)	50	23	2	2	15	41	7	16	78	12	39	49
160–320	1	11360	2ر3	3	34	(24)	63	18	7	25	9	29	26	28	77	2	32	66
الوسطي الحسابي لمجموعة الدول الراسمالية	عدد الدول الراسمالية ٢٣	9400	3ر7	6	38	(25ر6)	55	48	7ر11	22	11	21	26	32	75	8ر6	37ر3	54

2ر5 – 5 : ايرلندا ، نيوزيلندا ، اسرائيل ، النرويج ، فنلندا ،

5 – 10 : الدنمرك ، سويسرا ، النمسا ، السويد ، اليونان ، البرتغال ، بلجيكا ،

10–20 : هولندا ، استراليا ،

20–40 : كندا ، اسبانيا ، جنوب افريقيا ،

40–80 : فرنسا ، المملكة المتحدة ، ايطاليا ، المانيا الاتحادية ،

80–160 : اليابان ،

160 – 320 : الولايات المتحدة ،

ج) – مجموعة الدول الاشتراكية

حتى2ر5	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
2ر5 – 5	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
5 – 10	1	4150	5ر6	17	58	؟	25	54	2	32	–	–	–	–	–	–	–	–
10 – 20	4	5726	4ر4	11	68	؟	21	35	6	11	10	17	34	27	64	37	39	24
20 – 40	3	2953	6ر4	13	64	؟	23	56	14	16	8	16	36	30	50	30	37	34
40 – 80	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
80–160	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
160–320	1	4550	4ر00	16	62	؟	22	12	42	9	؟	؟	؟	؟	62	69	13	18
الوسطي الحسابي لمجموعة الدول الاشتراكية		4345	1ر5	14	63	؟	20	29	16	17	9	16ر5	35	28ر5	60	39	34	27
320 فما فوق 1 عدد الدول الاشتراكية 10		290		31	47	؟	22	13	13	38	17		24	24	13	71	17	12

5 – 10 : بلغاريا ،

10 – 20 : هنغاريا، تشيكوسلوفاكيا، المانيا الديمقراطية، كوريا الديمقراطية ،

20 – 40 : رومانيا، يوغسلافيا، بولونيا ،

40 – 80 : –

80 – 160 : –

160 – 320 : الاتحاد السوفياتي

320 فما فوق : الصين

وتظهر نسبة هذه المكونات اتجاها عاما واضحا نحو الانخفاض في الدول الاكثر سكانا . ويظهر هنا الاثر الايجابي المطلق للسكان على طريقة الانخراط في التبادل الدولي . فزيادة عدد السكان تزيد من امكانية المشاركة في الاسواق الخارجية بسلع ومنتوجات صناعية وزراعية على حساب تقليل نسبة الاعتماد على الصادرات الريعية .

الواردات : يشكل الغذاء وسطيا ٦ر ١٣ ٠/٠ من واردات البلدان النامية . وعلى عكس ما هو شائع او متوقع تظهر هذه النسبة ميلا الى الانخفاض البسيط في فئات البلدان الاكثر سكانا ، وليس الى الارتفاع . وفي هذه المناسبة نذكر موقف ابن خلدون الذى يرى انه كلما كثر السكان كثر القوت وقلت اسعاره ، هذا بينما تؤكد لنا النظريات الغربية كل يوم ان السبب الاول للمجاعات في الدول المختلفة هو ارتفاع معدلات تزايد السكان .

اما نسبة الوقود الى الواردات لدى البلدان النامية فتكاد بالمتوسط تتعادل او تزيد قليلا مع نسبة الغذاء الى الواردات فبالرغم من تزايد عدد الدول النامية المنتجة للنفط . الا ان الارتفاع الكبير في اسعار النفط كان له وقعه الصعب جدا على اكثر الدول النامية ، وذلك بسبب افتقارها للقدرة التي تتمتع بها الدول المتقدمة في ان تقوم بعكس الارتفاع في اسعار وارداتها النفطية على قيم صادراتها او باستعادة اثمان النفط التي تدفعها بطرق اخرى كثيرة . وبالتالي ،فان عبء واردات الوقود على البلدان النامية هو عبء صاف لا يمكن سداده الا بسلع وخدمات مقابلة من انتاجها الوطني الشحيح ، بينما هو عبء وهمي بالنسبة للدول الامبريالية ،لانها تتحرر منه بدون مقابل فعلي .

واما بالنسبة للواردات من وسائل النقل والآلآت ، وكذلك من المنتجات المصنوعة الاخرى ، فهي تشكل نسبا متقاربة وتتأرجح حول المعدل الوسطي للمجموعة النامية ولا تظهر تغيرا باتجاه واضح مع تغير حجم السكان.

ب) - مجموعة الدول الرأسمالية :

الصادرات : تتناقص نسبة الوقود الى الصادرات مع تزايد حجم السكان حيث ان الدول الرأسمالية الكثيرة السكان تستهلك الكثير من الوقود وتعتمد في سد حاجتها منه على استيراده من الخارج.

ولقد اصيبت بهذا الخلل نتيجة عمل قانون التطور المتفاوت (الغير متوازن) داخل الاقتصاد الرأسمالي ،حيث اهمل تطوير قطاع الوقود محليا بعد الحرب العالمية الثانية بسبب الحصول عليه بصورة شبه مجانية من مناطق العالم الثالث الخاضعة للنظام الاستعماري المباشر او التابعة للنظام الامبريالي ٠

وتميل نسبة السلع الاولية الاخرى الى الواردات الى التناقص ايضا في الدول الاكثر سكانا وذلك باستثناء الولايات المتحدة حيث اصبحت تحتكر احتياطي الغذاء العالمي لتتحكم بتصديره الى جميع دول العالم ، وتشكل السلع الاولية (باستثناء الوقود) ٢٥ ٠/٠ من الصادرات الاميركية ٠

الـــواردات : اما في مجال الواردات فيظهر ميل نصيب الوقود من الواردات في الدول الرأسمالية المتقدمة الى الارتفاع كلما كان عدد سكان الدولة اكبر بينما تتأرجح متوسطات نسبة الغذاء الى الواردات حول المتوسط العام للمجموعة ٠ وبالنسبة لنسبة وسائل النقل والآلآت ونسبة المنتجات المصنوعة الاخرى الى الواردات فانها تظهر ميلا متقلبا الى التناقص ٠ ويبدو ان الدول الاكثر سكانا تكون اكثر قدرة على تغطية حاجاتها الى الآلآت والمنتجات الصناعية بنفسها واقل حاجة لتأمينها من الخارج ٠

د) مجموعة الدول الاشتراكية :

بسبب قلة عناصر المجموعة وقلة الارقام المتوفرة فلا يظهر اتجاه التغير هنا في الواردات والصادرات تبقا لتغير حجم السكان بشكل واضح ٠

د) بين المجموعات الثلاث :

تظهر الفروق الجوهرية في بنية التجارة الخارجية بين المجموعات الثلاث كانعكاس لطبيعة العلاقة بتقسيم العمل الدولي ٠ فمتوسط صادرات الدول النامية من الوقود والخامات المعدنية والمعادن يبلغ ٦ر٣٠ ٠/٠ من اجمالي صادراتها ،وذلك مقابل ٧ر١١ ٠/٠ للدول الرأسمالية و ١٦ ٠/٠ للدول الاشتراكية (يرتفع الى ٤٢ ٠/٠ بالنسبة للاتحاد السوفياتي)٠ اما الصادرات من السلع الاولية الاخرى فتبلغ في البلدان النامية ٧ر٤٧ ٠/٠ من اجمالي صادراتها ،

مقابل ٢٢ ٠/٠ في البلدان الرأسمالية المتقدمة و ١٧ ٠/٠ في البلدان الاشتراكية ٠

وبالنسبة للواردات نجد ان متوسط نسبة الغذاء الى الواردات للمجموعة النامية تبلغ ١٣ر٦ ٠/٠ مقابل ١١ ٠/٠ للدول الرأسمالية و ٩ ٠/٠ للدول الاشتراكية ٠ وتبلغ هذه المتوسطات من نسبة الوقود الى الواردات ٧ر ١٤ ٠/٠ ، ٣٩ ٠/٠ و ١٦ر٥ ٠/٠ لكل من المجموعات الثلاث على التوالي ،ومن نسبة مستوردات الالآت ووسائل النقل الى اجمالي الواردات ٣١ر٧ ٠/٠ و ٢٦ ٠/٠ و ٣٥ ٠/٠ لكل من المجموعات الثلاث على التوالي ،ومن نسبة مستوردات المنتجات المصنوعة الاخرى الى اجمالي الواردات ١٤ر٧ ٠/٠ و ٣٢ ٠/٠ و ٢٨ر٥ ٠/٠ لكل من المجموعات الثلاث على التوالي ٠

ونعود الى القول بان القسم الاعظم من معدل التبادل الخارجي هذا لمجموعتي البلدان المتقدمة الرأسمالية والاشتراكية يعتبر تبادلا تكامليا داخليا ،بينما الامر على العكس بالنسبة للبلدان النامية ،فهو تبادل تكاملي مع الخارج ،وبالاخص مع المجموعة الرأسمالي المتقدمة ،وذلك على حساب تعميق التنافر فيما بينها ٠

الاستنتاج (٧) :في المجموعات الدولية ذات الانظمة الاجتماعية الناضجة يتضاءل اثر السكان على موقع الدولة في تقسيم العمل الدولي وذلك بنتيجة ذوبان الحدود الاقتصادية داخل المجموعة٠ ويجرى ذلك كأتجاه موضوعي نتيجة للتقارب في انتاجية العمل يدعمه عمل اتفاقي للسير نحو الغاء التفاوت وتحقيق الاندماج والتكامل ٠ اما في مجموعة البلدان النامية فان ارتفاع حجم السكان يشكل عاملا تعويضيا عن الافتقار الى ميزات الاندماج والتكامل المتكافىء في السوق الاقليمية والدولية الذى يعاني الكثير من العثرات ٠ ولكن ارتفاع حجم السكان يبقى مع ذلك اعجز عن التعويض عن خسائر التبعية للاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة ٠

وليس هناك ،اذن ، امام البلدان النامية الا احد بديلين :

اولهما : التكامل الاقليمي الجاد فيما بينهما ٠ وللاسف ،يبدو ان الاقتصاديين لا يميزون حتى الآنَ بين ذلك التكامل الذى لا يعدو كونه تضخيما للكتلة التابعة المنهوبة دون ان يكون له اى اثر نوعي ايجابي على طبيعتها او على موقعها في

تقسيم العمل الدولي بل مع تكريسهما ،وبين التكامل الاقتصادى الهادف الى تطوير مقومات الاعتماد على الذات ، وطنيا وقوميا واقليميا على مستوى الدول النامية ، والذى يمكن هذه البلدان من الحصول على افضل الشروط الخارجية لتحقيق تطورها الحر المستقل . فليس التكامل كتضخيم في الكتلة التابعة مع تضخيم عوامل تحطيم الذات هو المطلوب ، وانما التكامل كحالة نوعية جديدة تدعم شروط الاعتماد على الذات والخروج الى الخارج كقوة موحدة ترقى الى مستوى التعامل المتكافىء على النطاق الدولي .

وثانيهمـــا :

التكامل في اطار النظام الاشتراكي لاكتساب مزايا التخصص وتقسيم العمل الدولي على اسس اقرب ما تكون الى التعامل المتكافىء ، الامر الذى تفتقده في اطار النظام الرأسمالي العالمي .

والخياران يشتركان في كونهما لا يقومان الا في مسار النضال للتحرر من الاندماج التبعي بالسوق الرأسمالية العالمية . واما من حيث التوجه ، فهما وان اختلفا ،الا انهما لا يتعارضان. ذلك ان اى كتلة جديدة نوعية في العالم الثالث تتجه للاعتماد على الذات وامتلاك الامكانيات للتعامل مع السوق الدولية على اساس التكافوء ستجد نفسها بشكل طبيعي في حالة تعاون مع المنظومة الاشتراكية ، لانها الجهة الوحيدة التي تستطيع وترغب باعانتها على تحقيق هذه الاهداف .

اما رفض هذين البديلين والبقاء في موقع التبعية للدول الامبريالية واحتكاراتها فهو لن يقود في العالم الثالث ،مهما بلغت بعض دوله من الغنى ، الا الى مزيد من التخلف والتمزق ،والى هدر للزمن والقوى البشرية والقيم الوطنية والانسانية والمصير القومي . ومع ذلك فهو خيار تقوم به قوى اجتماعية معينة له شروطه وظروفه الموضوعية والذاتية ،الداخلية والخارجية ولا يمكن تبديله الا بتغيير هذه الشروط التي تستدعيه بصورة جذرية .

٥) - السكـــان والعلاقـات الإقتصادية الخـارجية :

حالة رابطة بلدان جنوب شرقي آسيـــا :

رابطة بلدان جنوب شرقي آسيا هي تكتل اقتصادى اقليمي يقوم بين خمسة بلدان نامية هي : سنغافورة ،ماليزيا ،تايلند ،الفيليبين ،واندونيسيا .

ويتضمن الجدول التالي بعض المعطيات الاساسية عن هذه البلدان : *

من الجدول السابق نستنتـــج :

١- ان الناتج القومي لفرد يرتفع كلما كانت الدولة اكثر سكانا ويتفق هذا مع استنتاجنا السابق .

٢- يرتفع معدل نمو الصادرات في الدول الاقل سكانا وينخفض في الدول الاعلى سكانا (ولا تخرج عن ذلك اندونيسيا الا بسبب ارتفاع اسعار النفط الذى يشكل صادراتها الاساسية). وهذا يتفق ايضا مع استنتاجنا السابق .

٣- يظهر اثر السكان على العلاقات الاقتصاديةللدولة في نصيب الفرد من التجارة الخارجية : فمع ارتفاع السكان من دولة لاخرى تنخفض نسبة نصيب الفرد من الاستيراد الى نصيبه في الناتج القومي الاجمالي (٢٦٠ /٠ ، ٦٠ /٠ ، ٣٣٠ /٠ ، ١٠ر٥ /٠ ، ١٩٠ /٠ للدول الخمس على التوالي) وتنخفض نسبة نصيب الفرد من الصادرات الى نصيبه في الناتج القومي الاجمـــالـــي (٢١٠ /٠ ، ٦٣٠ /٠ ، ٢٣٠ /٠ ، ١٩٠ /٠ ٣٩ /٠) كما وتنخفض بالتالي نسبة نصيب الفرد في اجمالي التجارة الخارجية الى نصيبه في الناتج القومي (٤٧٠ /٠ ، ١١٦ /٠ ، ٥٦٠ /٠ ، ١٨٠ /٠ ، ٥٨٠ /٠). ويتماشى ذلك مع الاتجاه العام لدى معظم دول العالم ،كما رأينا سابقا.

فكما تظهر الارقام اعلاه ،هناك علاقة عكسية واضحة بين ارتفاع حجم السكان وبين درجة اعتماد وارتباط السكان بالخارج من خلال الاستيراد والتصدير .

٤- ومن المهم ان نلاحظ اثر حجم السكان على التجارة الاقليمية البينية .

* لاحظ الجدول على الصفحة التالية

معطيات اقتصادية اساسية عن
رابطة دول جنوب شرقي آسيا

المؤشرات	سنغافورة	ماليزيا	تايلند	الفيليبين	اندونيسيا
عدد السكان (١٩٨٠ ـ مليون نسمة)	٢،٤	١٣،٤	٤٦،٥	٤٨،٤	١٥١،٩
الناتج القومي الاجمالي للفرد من السكان (١٩٧٩ / د ولار)	٣٨٤٤	١٥٣٣	٦٠٠	٦١٨	٣٧٠
متوسط معدل نمو الناتج القومي الحقيقي للفرد في السبعينات	٨،٤	٧،٥	٦،٢	٦،٣	٨
اجمالي التصدير (١٩٨٠ / مليون د ولار)	١٩٣٧٨	١٢٩٥٨	٦٥٠٥	٥٦٩٩	٢١٩٠٧
المعدل السنوى الوسطي لنمو الصادرات بالاسعار الجارية في السبعينات	٣٠،١	٢٦	٢٨،١	١٨،١	٤٦
نصيب الفرد من الصادرات (د ولار)	٨٠٧٤	٩٦٧	١٤٠	١١٨	١٤٤
نسبة نصيب الفرد من الصادرات الى نصيبه في الناتج القومي (٠/٠)	٢١٠	٦٣	٢٣	١٩	٣٩
اجمالي الاستيراد ـ سيف (١٩٨٠ مليون د ولار)	٢٤٠٠٧	١٠٨٢٠	٩٢١٤	٨٢٤١	١٠٨٣٤
نصيب الفرد من الواردات (د ولار)	١٠٠٠٠	٨٠٧	١٩٨	١٧٠	٧١
نسبة نصيب الفرد من الواردات الى نصيبه من الناتج القومي (٪)	٢٦٠	٦٠	٣٣	١٠،٥	١٩
نسبة نصيب الفرد من التجارة الخارجية (تصدير + استيراد)	١٨٠٧٤	١٧٧٤	٣٣٨	٢٨٨	٢١٥
نسبة نصيب الفرد من التجارة الخارجية الى نصيبه في الناتج القومي (٪)	٤٧٠	١١٦	٥٦	١٨	٥٨
نسبة التجارة البينية الى التجارة الخارجية :					
١٩٧٠	٢٨،٤	٢٠،٨	٧،١	٣،٣	١٤،٧
١٩٧٩	١٨،٨	١٧،٨	١٢،١	٥،٠٠	١٣،٤

المصادر : جمعت هذه البيانات وحسبت من :

1- Statistical Yearbook for Asia and the pacific UN 1978.

2- International Financial Statistical Yearbook 1981, IMF, P. 225- 415.

3- Malasia, Economic Report 1980- 1981, Kuala Lumpur, 1980, P IV, P. XX

وهنا يتوجب الحذر من تعميم الاستنتاجات عندما تكون العينة القائمة في اساسها قليلة العدد واحيانا ذات اوضاع خاصة . وبالنسبة للدول الخمس المذكورة فقد تحولت الى قاعدة اقليمية تستخدمها الشركات الدولية النشاط من اجل اعادة التصدير ويبدو ذلك اكثر وضوحا كلما كانت الدولة اقل حجما .

وبالنسبة لدول الرابطة نلاحظ ان التجارة البينية للدول الاقل سكانا اعلى منها للدول الاكثر سكانا . ولكن يجب ان لا يفسر ذلك على انه دليل على النزعة التكاملية الاقليمية الاقوى لدى الدول الصغيرة. فقد يكون هذا صحيحا في مجموعتي الدول المتقدمة الرأسمالية والاشتراكية . اما بالنسبة للدول النامية فهو دليل على شيء آخر : على ان الدول الصغيرة اكثر صلاحية وتقبلا لتقديم الوساطة و الخدمات للدول الامبريالية والشركات الدولية النشاط من خلال عملها كمحطة ترانزيت لنشاطاتها على نطاق الاقليم . ومن المهم ان نلاحظ التغير في اتجاه التجارة البينية بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٧٩ . فخلال السبعينات مال نصيب التجارة البينية في الدول الاقل سكانا الى الانخفاض بينما اتجه في الدول الاكثر سكانا الى الارتفاع . وربما يفسر ذلك بتطور نشاطات الشركات الدولية النشاط في الدول الصغيرة مما دفعها الى التوسع والانطلاق خارج حدود الاقليم بشكل اوسع .

٦- الوطن العربي : اتجاهات تطور التجارة بين البلدان العربية والبلدان النامية والتجارة العربية البينية .

في اطار القانونية العامة التى تؤكد على ارتفاع مؤشرات التبعية والارتباط بالخارج بالنسبة للدولة والمواطن كلما كان عدد سكان الدولة اقل ، يمثل الوطن العربي حالة خاصة لا تخرج عن القانونية العامة بل تؤكدها ولكن بطريقة متميزة . فمعظم الدول العربية القليلة السكان اصبحت من الدول النفطية الهامة التي تجاوزت في مستوى اعتمادها على الخارج تصديرا واستيرادا جميع بلدان العالم . كما ان انتشار الثروة النفطية على جميع الاقطار العربية في السبعينات بطريقة ادت الى اختلالات اقتصادية واجتماعية خطيرة في الاقطار العربية غير النفطية لم يؤد الى تخفيف التبعية هناك بل ،على العكس من ذلك ، ادى الى المزيد من العجز لديها والارتماء التبعي في احضان السوق الرأسمالية العالمية . ويبدو ان تأثير الانتشار النفطي السلبي على زيادة التبعية على نطاق الوطن العربي كان اقوى من تأثير العامل السكاني الذى يفترض انه ايجابي في الدول الاكثر سكانا كما استنتجنا سابقا ،وكأن هذا الاثر الايجابي للسكان قد تعطل في الوطن العربي تحت تأثير الانتشار النفطي . ويعرض الجدول التالي صورة واضحة عن تطور العلاقات الاقتصادية الخارجية العربية خلال الفترة ١٩٦١ - ١٩٨٠. *

من متابعة تطور التبادل التجارى بين الدول العربية والدول النامية (بما فيها الدول العربية) خلال الفترة ١٩٦١ - ١٩٨٠ يمكن توزيع الدول العربية الى المجموعات التالية وذلك حسب نسبة تجارتها مع البلدان النامية :

المجموعة الاولى : وتضمن ، البحرين ، الاردن ، الصومال ،لبنان ، الجمهورية العربية اليمنية ،جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية. وكانت تجارة هذه المجموعة مع الدول النامية (بما فيها العربية) تشكل حوالي ٣٥ - ٤٠ ٪ من اجمالي تبادلها التجارى الخارجي خلال الفترة ١٩٦١-١٩٨٠.

المجموعة الثانية : سورية ، السودان ، المملكة العربية السعودية ،وكانت نسبة تجارتها مع البلدان النامية (بما فيها العربية) حوالي ٢٠- ٢٥ ٪ من اجمالي تجارتها الخارجية .

* لاحظ الجدول على الصفحات التالية

الاهمية النسبية للتجارة الخارجية بين البلدان العربية والبلدان النامية وللتجارة الخارجية العربية البينية
(١٩٦١ - ١٩٨٠)

البلد / السنوات	عدد السكان (مليون نسمة)	الصادرات			الواردات		
		الاجمالي (مليون د ولار)	نسبة الصادرات الى البلدان النامية الى مجموع الصادرات (٪)	نسبة الصادرات الى البلدان العربية الى الصادرات الى البلدان النامية (٪)	الاجمالي (مليون د ولار)	نسبة الواردات من البلدان النامية الى مجموع الواردات (٪)	نسبة الواردات من البلدان العربية الى الواردات من البلدان النامية (٪)
قطر ١٩٧٢		٤٧٧	٤،١	٩٩،٣	١٣٨	٢٣،٦	٧٦،٣
١٩٨٠		٤٤٠٦	٢٨،١	١٦،١	١٣١١	١٤،٠٠	٣٩،٨
البحرين ١٩٧١		٣١٨	١٥،١	٩٩،٢	٣١١	١٣،٢	٣٥،١
١٩٨٠		٣٤٢٧	٦٣،٧	٥٧،١	٤٠٠٣	٧٢،٣	٩٢،٥
الامارات ١٩٧٢		١٠٨٢	١٠،٥	٤٥،٥	٤٨٢	٢١،٥	٤٥،٥
١٩٨٠	١	٢١٣١٨	٢٠،٣	١٥،٥	٩٠٧٤	٢٧،٤	٥٠،٣
الكويت ١٩٦١		٩٥٠	٣،١	٣٨،٦	٢٤٩	١٥،٦	٣٩،٢
١٩٧٠		١٥٨١	٢٠،٩	٢٧،٣	٦٢٥	٢١،٨	٤٨،٢
١٩٨٠	١،٣	١٨٠٧١	٣٦،٥	٢٢،١	٧٠٥٤	١٧،٢	٢٢،٤
اليمن الجنوبي							
١٩٦١		١٨٥	٣٥،١	٦١،٨	٢٣٧	٦٣،٠٠	٥٦،٥
١٩٧٠		١٤٦	٣٠،٢	٢٣،٤	٢٠١	٦٠،٦	٤١،٩
١٩٨٠	١،٩	٢٦٣	٣٤،٠٠	٣٢،٠٠	٨٩٧	٥٣،٦	٦٨،٠٠
موريتانيا ١٩٦١		٢	٥٥،٠٠	٩،١	٣١	١،٠٠	٦٦،٦
١٩٧٠		٨٩	٦،١	٠٠٠	٥٦	١٦،٨	١٣،٨
١٩٨٠	١،٥	٢٣٨	٢،٦	٢٥،٨	٥٤،٨	١٦،٩	٢٦،٣
عمان ١٩٧١		٢١١	١٠،٨	٤،٤	٩٧	٥٦،٦	٤٨،٨
١٩٨٠		٣٢٩٤	١٤٨	—	١٦٩٣	٢٩،٤	٥٥،٢
لبنان ١٩٦١		٤١	٧٥،١	٨١،٨	٣١٨	٢٣،٤	٣٣،٧
١٩٧٠		١٨٤	٧٣،٥	٩٤،٤	٥٦٧	٢٠،٥	٧٦،١
١٩٨٠	٢،٧	١٠٣٣	٧٣،٤	٩٢،٧	٤٢٣٢	٢٢،٨	٦٥،٩

ليبيا	١٩٦١		٢٢	١,٨	١٠٠,٠٠	١٤٩	٧,٦	٣٨,١
	١٩٧٠		٢٣٦٦	٣,٧	٩,٧	٥٥٤	١٣,٤	٦١,٧
	١٩٨٠	٣	٢٢٠٣٧	١٠,٠٠	١,٤	٩٩٦٢	٥,٢	٢٣,٢
الاردن	١٩٦١		١٥	٧٠,٧	٨٦,٨	١١٧	٢٥,٨	٦٦,٢
	١٩٧٠		٣٤	٨٢,٦	٩٥,٤	١٨٤	٣٠,١	٧٦,٣
	١٩٨٠	٣,٢	٤٨٧	٥٦,١	٨٣,٠٠	٢٦٣٨	٢٢,٤	٧٩,٤
الصومال	١٩٦١		٢٦	٤١,٢	٨٩,٧	٣٢	٣٤,١	٢٨,٤
	١٩٧٠		٣١	٦٨,١	٩٦,٢	٤٥	٢٦,٤	٣٣,٦
	١٩٨٠	٣,٩	١٤٨	٨١,٢	٩٢,٣	٥٤٧	٢٣,٢	٤٣,٨
اليمن الشمالي								
	١٩٧٠		٣	٥,٠٠	١٠٠,٠٠	٣٢	٣٤,٧	٨١,١
	١٩٨٠		٢٧	٥٩,٦	٧٧,٠٠	١٦١١	٢٨,٠٠	٤٩,٠٠
تونس	١٩٦١		١١٠	٩,٦	٤٥,٣	٢٠٩	٥,٢	٣٤,٩
	١٩٧٠		١٨٣	٢٠,٣	٧٦,١	٣٠٥	٨,٥	٤٥,٢
	١٩٨٠	٦,٤	٢١٦٢	١١,٤	٤٧,٦	٣٦٣٩	١١,٥	٧١,٩
السعودية	١٩٦١		٩٥٦	٢٨,٥	٥٨,٦	٢٦١	٣٦,٨	٧٣,٩
	١٩٧٠		٢٣٦١	٢٣,٣	٢٥,٨	٦٩٢	٣٣,٤	٦٠,٣
	١٩٨٠	٩	١٠٠٦٠٨	١٩,٨	٢٠,٦	٣١٠٥١	١٢,٨	٣٣,٠٠
سورية	١٩٦١		١١٠	٣٢,٤	٨٧,٦	١٩٩	١٨,٣	١٠٠,٠٠
	١٩٧٠		٢٠٣	٣١,٤	٩٥,٨	٣٦٠	٢٣,٥	٨٠,٢
	١٩٨٠	٩	١٠٦٦	٢٢,٤	٨٨,٣	٤٦٥٠	٢٦,٥	٨٢,٣
العراق	١٩٦١		٦٦٢	١,٤	٩٨,٩	٤٠٨	١٧,٧	١٩,٣
	١٩٧٠		١٠٩٩	١٨,٣	٦٥,٤	٥٠٩	٢١,٠٠	٤٢,٣
	١٩٨٠	١٣,١	٢٧٩٤٤	٣٠,٤	١٩,٤	١٣٤٩٥	١٢,٨	٤٢,٢
السودان	١٩٦١		١٧٠	٢٤,٣	٤٤,٦	٢٣٨	٢٥,٦	٣٠,٩
	١٩٧٠		٢٩٨	٢٠,٦	٣٩,٢	٣٢٥	٢٢,٠٠	٢٥,٧
	١٩٨٠	١٨,٧	٧٢٤	٢١,٢	٨٢,٥	١٦٣٠	٢٤,٨	٥٦,٠٠
الجزائر	١٩٦١		٣٦٧	٥,٥	٢٩,٢	١٠٤٧	٤,٠٠	٥٤,٩
	١٩٧٠		١٠٠٩	٧,١	٢٩,٢	١٢٥٧	٦,٩	٣٨,٩
	١٩٨٠	١٨,٩	١٢٩٧٢	٣,٤	٢,٣	١٠٦٧٠	٨,٩	٨,٠٠

المغرب	١٩٦١		٣٤٢	٩،٢	٦٨،٦	٤٥٢	٥،٧	١٥،٩
	١٩٧٠		٤٨٨	٩،٦	٤٩،٦	٦٨٦	٩،٦	٢٤،١
	١٩٨٠	٢٠،٢	٢٥١٦	١٥،٠٠	٢٥،٧	٤٥٧٠	٢٥،١	٧٩،٦
مصر	١٩٦١		٤٨٥	١٦،١	٧٧،٠٠	٧٠٠	١٢،٢	٥٧،٤
	١٩٧٠		٧٦٢	١٨،٥	٤٨،٤	٧٨٧	١٨،٧	٣٥،٥
	١٩٨٠	٣٩،٨	٤٧٠٢	٧،٢	٥٠،٣	١٠٥٠٥	٥،٨	١٥،٩

المصـــدر : الجدول مستمد من الجداول القطرية عن التجارة الخارجية للاقطار العربية خلال الفترة ١٩٦١ ــ ١٩٨٠ المتضمنة في كتاب الباحث السوفياتي ف أ٠ عيسايف : " العلاقات الاقتصادية بين البلدان العربية والبلدان النامية ــ ١٩٦١ ــ ١٩٨٠ دار نشر ناووكا موسكو ١٩٨٣)٠

المجموعة الثالثة : الجزائر ،مصر ، المغرب ،ليبيا ،تونس ،قطر ، الامارات العربية المتحدة ، العراق ، الكويت ،عمان ،موريتانيا ،وكانت نسبة تجارتها الخارجية مع البلدان النامية اقل من ١٨ ٠/٠ من اجمالي تجارتها الخارجية ٠

لكن النظر الى هذه النسب لوحدها لا يعطينا صورة كافية عن اتجاه تطور التجارة بين الاقطار العربية والبلدان النامية ٠ فمن اجل التعرف الى مضمون هذا التطور لا بد من معرفة موضوعات هذه التجارة الرئيسية ، اولا ،والتمييز فيها بين اتجاه تطور التصدير ومكوناته واتجاه تطور الاستيراد ومكوناته ،ثانيا ٠

فالمجموعة الاولى ذات النسبة الاعلى في التبادل التجارى الخارجي مع البلدان النامية تتضمن عددا من الاقطار العربية الغير النفطية والتي تعتمد اعتمادا كبيرا على التجارة مع جيرانها ،كالاردن والصومال والجمهورية العربية اليمنية ولبنان ٠ فالاقطار الثلاثة الاولى تصدر الى الدول المجاورة منتجاتها التي لا تتمتع بسوق دولية خارج المنطقة ،مثل المنتجات الزراعية ٠ اما لبنان فيعتمد على موقعه الجغرافي الهام والتخصص الذى اختاره كمحطة توزيع للبضائع الاجنبية في الدول العربية المجاورة ٠ وقد ازدادت اهميته هذه كثيرا بعد اغلاق قناة السويس عام ١٩٦٧ مما ادى الى توسع علاقته مع السوق الرأسمالية العالمية ٠ اما بالنسبة للبحرين فان ارتفاع نسبة تجارتها مع البلدان النامية يرجع بشكل اساسي الى استيراد النفط من المملكة العربية السعودية من اجل تكريره في مصانع محلية تبلغ استطاعتها التكريرية ١٢ر٥ مليون طن في السنة ،ثم اعادة تصدير المنتجات النفطية الى السعودية والدول المجاورة الاخرى ٠

وبشكل عام ، فقد اتصفت تجارة هذه المجموعة مع البلدان النامية بالنمو خلال الفترة ١٩٦١ - ١٩٨٠ ،ولكن بشكل اساسي بفضل النمو الكبير في نسبة الصادرات الى البلدان النامية الى مجموع الصادرات ٠ والتي تجاوزت ٥٠- ٦٠ ٠/٠ في السبعينات ،بينما لم تنم نسبة الواردات من البلدان النامية الى مجموع الواردات الا بنسبة بسيطة ،وهذا ما يشير الى ان الصادرات النفطية هي السبب في تضخم الصادرات العربية الى البلدان النامية ٠

واما في المجموعة الثانية التي تبلغ نسبة تجارتها الخارجية مع البلدان النامية (بما فيها العربية) ٢٠-٢٥ ٠/٠ من اجمالي تجارتها الخارجية فاننا نجد انماطا مختلفة من الاقتصاديات ٠ فصادرات سورية الى

البلدان النامية تتألف بشكل اساسي من البضائع التقليدية . وتتجه وارداتها من البلدان النامية الى الارتفاع بينما تأخذ صادراتها اليها بالهبوط . ويرجع هبوط الصادرات بشكل اساسي الى الانفتاح الكبير لاقتصاديات الاقطار العربية وبالاخص النفطية ،على الاسواق الدولية الخارجية واستغنائها عن منتجات الدول العربية المجاورة .

اما السودان فقد حافظ على نسبة تبادله التجارى مع البلدان النامية ولكن هذه التجارة تصطدم بعوائق هامة مثل عدم توفر شبكة المواصلات و محدودية الامكانية على التصدير بسبب ضعف الاقتصاد الوطني .

وتمثل السعودية نموذجا يميز تطور التجارة الخارجية للاقطار العربية النفطية مع البلدان النامية . فهذه البلدان تميزت خلال الفترة الماضية بالارتفاع السريع للحجم المطلق لتجارتها مع البلدان النامية ،وقد بلغت نسبتها ٦ر٢٤ ٠/٠ بالنسبة للسعودية خلال الفترة ١٩٦١-١٩٨١ . ولكن ذلك يرجع الى الارتفاع الكبير في قيمة صادراتها النفطية الى البلدان النامية بينما لا تتطور نسبة مستورداتها من البلدان النامية الا ببطء شديد ولا تشكل رقما هاما بالنسبة للصادرات النفطية اليها. ويرجع ذلك الى طبيعة الواردات الانتاجية والاستهلاكية التي تستوردها البلدان النفطية والتي يعتبر مصدرها الرئيسي الدول الرأسمالية المتقدمة . وهكذا فأن الميزان التجارى للدول العربية النفطية مع البلدان النامية ايجابي بمبالغ ضخمة وبصورة مستمرة منذ ارتفاع اسعار النفط. ورغم الارتفاع الكبير للصادرات السعودية الى البلدان النامية الا ان نسبتها الى مجموع الصادرات السعودية انخفضت من ٥ر٢٨ ٠/٠ عام ١٩٦١ الى ٨ر١٩ ٠/٠ عام ١٩٨٠ ،وكذلك انخفضت نسبة وارداتها من البلدان النامية الى مجموع وارداتها من ٨ر٣٦ ٠/٠ عام ١٩٦١ الى ٨ر١٢ ٠/٠ عام ١٩٨٠.

ولقد انخفض نصيب الدول العربية من الصادرات السعودية الى البلدان النامية من ٦ر٥٨ ٠/٠ الى ٦ر٢٠ ٠/٠ ،وكذلك انخفض نصيب الدول العربية من واردات السعودية من البلدان النامية من ٩ر٧٣ ٠/٠ الى ٣٣ ٠/٠ ما بين عامي ١٩٦١ و ١٩٨٠.

اما المجموعة الثالثة من الدول العربية فان نسبة تجارة غالبيتها مع الدول النامية كانت تتزايد خلال الفترة ١٩٦١ - ١٩٨٠ ،سواء في مجال الصادرات

او في مجال الواردات.

وبشكل عام يمكن القول بان نسبة التبادل التجارى الخارجي للدول العربية مع البلدان النامية (بما فيها العربية) الى مجموع تجارتها الخارجية كانت تميل نحو الانخفاض خلال العشرين عاما الماضية ،وهذا بالرغم من التزايد الكبير في اسعار النفط الذى اصبح يشكل المادة الاساسية للصادرات العربية الى البلدان النامية ، وبالرغم من تضخم قيمة الترانزيت في هذه التجارة . وهذا يعني ان تطور التبادل الخارجي العربي مع البلدان النامية ، اذا نظرنا الى توزيعه بين صادرات وواردات ،والى نوعية الصادرات ، يتردى بشكل سريع . فنسبة الصادرات من المنتوجات العربية تتضاءل ،لصالح ارتفاع نسبة الصادرات النفطية واعادة تصدير الانتاج الاجنبي . و هذا ما يعكس سوء تطور البنية الانتاجية العربية .

وتقول البيانات التي اعتمدنا عليها في اعداد الجدول السابق بان التبادل التجارى العربي مع البلدان النامية (باستثناء الدول العربية) قد ارتفع من ٦١٢ر٣ مليون دولار عام ١٩٦١ حتى ٤٦ر٨ مليار دولار عام ١٩٨٠. وقد ارتفعت قيمة تجارة البلدان العربية النفطية من اصل هذه التجارة مع البلدان النامية من ٢٧٧ر٦ مليون دولار عام ١٩٦١ حتى ٤٣ر٨ مليار دولار عام ١٩٨٠ ، اى انها تضاعفت ١٥٧ر٨ مرة ،بينما ارتفعت تجارة الدول العربية الغير نفطية مع البلدان النامية الغير عربية من ٣٣٤ر٧ مليون دولار الى ٣ مليار دولار ، اى انها تضاعفت ٩ مرات فقط خلال هذه الفترة .

اما التجارة العربية البينية فقد ازدادت من ٧٩٣ر٢ مليون دولار عام ١٩٦١ الى ٢٢ر٢ مليار دولار عام ١٩٨٠ اى انها تضاعفت حوالي ٢٨ مرة . وهي اقل من نسبة نمو التجارة العربية مع العالم الخارجي التي تضاعفت بمقدار ٦ر ٣٨ مرة .

ويمكن التمييز بين مجموعتين من الدول العربية من حيث اهمية التجارة العربية البينية . فالتجارة العربية البينية شكلت خلال الفترة ١٩٦١ - ١٩٨٠ حوالي ٥٣ ٠/٠ من تصدير الدول العربية للدول النامية ككل ، و ٥٠ ٠/٠ من استيراداتها منها. ولكن كانت التجارة العربية البينية لبعض الدول العربية واغلبها نفطية اقل من تجارتها مع الدول النامية

الغير عربية خلال الفترة المذكورة ،وهذه الدول هي الجزائر ،ليبيا، السودان السعودية ،العراق الامارات العربية المتحدة ،الكويت ،وموريتانيا . وبشكل عام بلغ تصدير الدول العربية النفطية للدول النامية غير العربية خلال الفترة ١٩٦١-١٩٨٠ حوالي ٨ر١٠ ٪ من اجمالي صادراتها ،بينما بلغ تصديرها للدول العربية حوالي ٣ر٥ ٪ فقط من اجمالي صادراتها. اما الدول العربية الغير نفطية فقد صدرت للدول النامية الغير عربية خلال هذه الفترة ٧ر٧ ٪ من صادراتها بينما صدرت للدول العربية ٩ر٢٧ ٪ من اجمالي هذه الصادرات.

وخلال الفترة المذكورة اختلف تطور جانبي التجارة الخارجية العربية البينية . فبينما كان التصدير العربي البيني في الفترة ١٩٦١ - ١٩٦٥ يشكل ٦ر٦١ ٪ من التصدير العربي الى البلدان النامية ،فقد انخفض في الفترة ١٩٧٦- ١٩٨٠ حتى ٣ر٤٧ ٪ منه. اما الاستيراد العربي البيني فقد ارتفع من ٢ر٤٦ ٪ الى ٢ر٤٩ ٪ من مجموع الواردات من البلدان النامية ما بين هاتين الفترتين . ويرجع هذا الارتفاع في الاستيراد العربي البيني الى ارتفاع قيمة النفط الذى تصدره الدول العربية والنفطية الى الدول العربية غير النفطية بشكل اساسي ، فقط انخفض مؤشر نسبة المستوردات من البلدان العربية الى مجموع المستوردات من البلدان النامية لدى الدول العربية النفطية من ٤٧ ٪ الى ٢ر٤١ ٪ بينما ارتفع لدى الدول العربية الغير نفطية من ٧ر٤٥ ٪ الى ٦ر ٥٥٪ ،وذلك ما بين الفترتين المذكورتين.

ولقد كان انخفاض الاهمية النسبية للتجارة العربية البينية يميل الى التسارع في النصف الثاني من السبعينات ،وذلك بخلاف ما كانت توحي به وتوصي به التحركات الاعلامية الواسعة والمؤتمرات العربية بخصوص العمل العربي المشترك ، والتي لم تستطع تغيير الاتجاه الواقعي ،الناجم عن تردى العلاقات العربية السياسية. وعن الاندماج الانفرادي بالسوق الرأسمالية العالمية سواء للدول النفطية او للدول التي اصيبت بالعدوى النفطية من خلال التحويلات وغيرها ،وذلك على حساب تراجع العلاقات العربية البينية .

٧- حول مقولة " النجاح في تنمية الصادرات " في البلدان النامية :

ان بعض الدراسات التي تجريها منظمات دولية واقتصاديون غربيون حول العلاقة بين تطور الناتج المحلي الاجمالي والتبادل التجارى الخارجي تذهب الى القول بان اكبر النجاحات في التطور الاقتصادى انما تتحقق لدى الدول التي تستطيع رفع نسبة التصدير الى ناتجها المحلي الاجمالي . ان هذا الرأى ليس الا تعميما مبسطا لهذه العلاقة كما هي عليه في البلدان الرأسمالية المتقدمة ولا يناسب واقع البلدان النامية . فالتجارة الدولية كانت تشكل بالنسبة للبلدان الرأسمالية غالبا ،باستثناء فترتي الحربين العالميتين وفترة الازمة الاقتصادية الكبرى (١٩٢٩- ١٩٣٣) ، المحفز الرئيس لتطور الانتاج. وكان تحسن الصادرات يعكس تطور البنية الاقتصادية وتحسن فعالية الانتاج الاجتماعي في الداخل بالنسبة للاقتصاديات الاخرى .

فهل ينطبق الامر نفسه على البلدان النامية اليوم ؟

يكتسب هذا السؤال مشروعية خاصة امام تلك الدعوات التي تزين نجاحات بعض البلدان النامية في جنوب شرقي وشرق آسيا في التصدير ،غافلين عمدا خصائص النظام الانتاجي الذى اقامته الشركات الدولية النشاط في تلك البلدان والذى حولها الى قاعدة ترانزيت للصناعات التي تغزو بها الشركات الدولية اسواق البلدان النامية . هذا ما يظهر من حقيقة ان هذه البلدان النامية التي " نجحت " في التصدير كانت في الحقيقة اكثر نجاحا في الاستيراد بحيث ان ميزانها التجارى يبدو احيانا اكثر عجزا من الميزان التجارى للدول التي لم تحقق مثل " نجاحاتها" التصديرية ،وتعتبر كوريا الجنوبية ابرز مثال على ذلك .

ان النجاح الحقيقي هو ما تحققه الاحتكارات الدولية من الاستغلال المكثف بعيدا عن اية انظمة او رقابة للميزات النسبية البشرية والطبيعية التي تتيحها الظروف الاجتماعية والسياسية والموقع الجغرافي لهذه البلدان لرأس المال الاحتكارى الدولي . ومثلما تمكنت الامبريالية من تحويل بعض دول الاوبك الى جباة ضرائب فأوكلت اليها الجباية في مناطق العالم المتخلف نيابة عنها في اضخم عملية نهب وتحويل للقيمة على مدار التاريخ من الدول المختلفة المفلسة الى الدول الامبريالية ،كذلك كانت الدول الامبريالية

قد نجحت بتحويل دول جنوب شرقي آسيا الى قواعد للانطلاق منها من اجل اعادة احتلال المستعمرات الاسيوية السابقة تجاريا ٠

وهناك نموذج آخر " للنجاح في التصدير " اتبعته البرازيل والهند والمكسيك ،وايران في عهد الشاه ،ويعتمد الى حد كبير على شراء البراءات من الاحتكارات الدولية ٠ ففي الفترة ١٩٧٢-١٩٧٧ تكلفت البرازيل على شراء البراءات ٢ر٤ مليار دولار ٠ وتزداد هذه النفقات عاما بعد آخر٠ ذلك ان وضع الخروج الى السوق الدولية في مقام الهدف الاول للنمو يفرض على الدول النامية قبول اية شروط تفرض عليها قد تساعد على تحقيق هذا الهدف ٠ لكن المشكلة هي تعثر تحقيق الهدف رغم الايغال في القبول بهذه الشروط ،وهذا ما بدات تعاني منه الدول التي اتبعت هذا النموذج من التنمية ٠

ان استهداف التصدير قبل اشباع الحاجات الاساسية للجماهير يتطلب اقامة بنية تحتية اقتصادية - اجتماعية واستيراد " تقدم" علمي - تكنولوجي بما يفوق امكانيات البلاد ،وفي اتجاهات غير ضرورية لها بل وعلى حساب كل الاتجاهات الضرورية ، مما يشكل عبئا اضافيا قاسيا على عملية التنمية ٠

ففي البرازيل ،مثلا ،يتوجه ٨٦ ٠/٠ من الابحاث العملية نحو تكييف وتطويع المعدات والمنتجات الاجنبية ،ولا يزيد نصيب الابحاث الصناعية الاصيلة عن ٠٩/٠ فقط من نشاطات معاهد الابحاث الصناعية ٠ ولا تساهم مشروعات الانتاج في الابحاث الاصيلة ٠ وتتركز الابحاث بشكل اساسي حول الرقابة على نوعية المواد الخام والمنتجات النهائية والتطويع البسيط للمنتجات لتتناسب مع شروط السوق البرازيلية ٠ وما زال الاعتماد على التكنولوجيا الاجنبية في اقامة اى انتاج جديد طاغيا (نسبة ٦٢ ٠/٠ حسب بعض التقديرات)٠

ولا غرو ،ان مثل هذا النمط الانمائي يستدعي هيمنة الحكم العسكرى لتكون اول اجراءاته ازالة القيود على تحويل الارباح للخارج ،كما فعلت حكومة كاستيلو برانكو العسكرية فور استلامها السلطة في البرازيل اثر انقلاب عسكرى عام ١٩٦٤ ٠ وكانت النتيجة ان اصبحت الاستثمارات الاجنبية المباشرة تسيطر على جميع مفاتيح الاقتصاد البرازيلي ٠

الا ان ميزة التصنيع البرازيلي على التصنيع في معظم البلدان النامية الاخرى هي ان ٨٠ ٠/٠ من رأس المال الاجنبي في الصناعة البرازيلية

موظف في الصناعات التحويلية الاكثر ديناميكية ،من صناعات كيماوية وهندسية ميكانيكية وكهربائية ومعدات نقل . وقد ارتفع نصيب هذه الصناعات من ٦ر١٣ ٠/٠ من الناتج المحلي الاجمالي عام ١٩٦٤ الى ٤ر٤٠ ٠/٠ عام ١٩٧٤.

ان الخاصية الاساسية التي سمحت للبرازيل بتحقيق هذا النجاح النسبي في التصنيع هي ضخامة السوق المحلية التي يلعب فيها حجم السكان الدور الايجابي الاساسي . وتنطبق نفس هذه الخاصية على الاقتصاديات النامية الاخرى الاكثر تقدما في نوعية التصنيع ،مثل الهند ،الارجنتين ،والمكسيك ،وهي الميزة المفقودة في معظم الاقطار العربية والنامية الاخرى والتي تتجه من اجل التعويض عنها في طريق خاطئ هو الاندماج الانفتاحي الكامل على الاسواق الرأسمالية العالمية المتقدمة كبديل عن الاندماج التكاملي الاقليمي بين البلدان النامية نفسها ،كما بين الاقطار العربية ايضا .

ومن بين جميع النماذج القائمة في العالم الثالث اليوم يبدو النموذج العربي في العلاقات الخارجية من اكثرها تخلفا ،رغم انه الاكثر "نجاحا" في التصدير والاستيراد على حد سواء ،فنسبة التصدير الى الناتج المحلي الاجمالي في دول الشرق الادنى والاوسط تبلغ ٩ر٣٣ ٠/٠ ،بينما هي في دول جنوب شرقي آسيا ٩ر١٢ ٠/٠ فقط ،وفي الدول المتقدمة صناعيا ٤ر٩ ٠/٠ ،وكانت هذه النسبة عام ١٩٧٨ في الولايات المتحدة ٤ر٨ ٠/٠ ، وفي بلجيكا ٥ر ٥٠ ٠/٠ وفي الهند ٦ ٠/٠ وفي لبنان ٨ر٣٧ ٠/٠ .

ان النجاح في التصدير يجب ان لا يقاس بحجم الصادرات المطلق ، وانما بنسبة المساهمة الوطنية في تشكيل قيمة الصادرات ،هذه النسبة التي قد تتفاوت بين ١٠٠ ٠/٠ في الدول المتقدمة و ٥-١٠ ٠/٠ في الدول المتخلفة " الناجحة" تصديريا . وان تصدير سلعة بسيطة وطنية المنشأ افضل من تصدير سلعة معقدة ذات مواصفات عالمية ليس فيها من الوطنية غير عبارة " مصنوع في.." ذلك ان السلعة البسيطة يمكن ان تمهد لانتاج وتصدير سلعة افضل بجهود وطنية ، اما سلعة " مصنوع في ..." فهي تفتقر في اساسها الى امكانية الاحتواء وطنيا.

٨- شروط اساسية لعلاج المشكلة السكانية واصلاح طريقة المشاركة في تقسيم العمل الدولي

بينما كان البعض يدعو ،كرد فعل على النتائج المخيبة للمجهودات التنموية في العقود الماضية ،الى القطيعة مع السوق العالمية والانكفاء على الذات ،مستلهما التجربة الصينية كطريق يصلح لتسريع التنمية والتقدم في جميع البلدان النامية ،كان آخرون ،على النقيض تماما ،يرون ان السبيل الوحيد لتحقيق اى انجاز تنموى يكمن في الانفتاح غير المشروط على السوق العالمية والتكيف باعلى درجة من المرونة لمطاليبها . وبينما لم تشهد البلدان النامية بعد الصين تجارب جادة على التنمية في ظروف القطيعة ،فان معظم هذه الدول يعيش اجواء انفتاحات لم يعرف لها التاريخ الاقتصادى مثيلا من قبل ، حتى في امهات الانظمة الليبرالية..

وللحقيقة ،فان المسألة لا تحل على نطاق الفكر والاماني والايديولوجيات . فالاتجاه نحو التدويل يسير بقوة هائلة مهددا كل ما يعترض طريقه ،تقوده قوى عالمية اخطبوطية هائلة القوة والتنظيم ،تعمل على اساس المشاركة بالفتات مع تلك القوى المحلية المركوزة على صدر شعوب العالم الثالث ، من طبقات او بيروقراطيات ولدت وترعرعت ثم تولت زمام الامور على ايدى تلك القوى الاستعمارية. وتجد الكثير من القوى الوسطية - البرجوازية الصغيرة ،قوى الوطنية الشكلية واللفظية ، البيرقراطية الوظيفية ،وغيرها من الفئات المتعيشة على مختلف انواع الريوع الناجمة عن الظروف الاستثنائية للتملك والادارة الاقتصادية وعن المعارك المفتعلة لاشغال الجماهير عن قضايا التقدم الاجتماعي الجذرية ،وهي تعمل على احلال الايديولوجيا السلطانية التي تقدم المبادىء المعلبة للجماهير محل الايديولوجيا الثورية التي تستمد مبادئها من الواقع الحي والموجهة لتنظيف العوائق التي تقف في طريق التقدم ،ناهيك عن القوى التقليدية الساقطة تاريخيا ،تجد هذه القوى في تيار التدويل الجارف " المبرر الموضوعي المريح " للاستسلام لكل ما يحمله هذا التيار وللتحرر من مسؤولية ما يحمله وكأنه القدر المحتوم الذى لا مرد له.

فمن العبث اذن الاسترسال في التأمل بامكانية تحقيق اى تنمية بديلة ،مستقلة ،معتمدة على الذات ،متحررة من الاستغلال الدولي والتعامل غير

المتكافىء ،موجهة للمجتمع ككل ، وذلك على نفس الارضية الاقتصادية والاجتماعية القائمة وعلى ايدى نفس القوى المهيمنة التي تعيش على اجر الوساطة والسمسرة للقوى الاحتكارية الدولية ،كفتات من حصيلة النهب الذى تمارسه هذه القوى للمجتمعات المتخلفة ،او على التصرف بالشؤون العامة تصرف الاقطاعي بكل ما في اقطاعته من ثروات وبشر .

اذن ليست المسألة مسألة انغلاق او انفتاح كما يحاولون تصويرها، بل انها اكثر تعقيدا بكثير. انها تتعلق بكيف ،وبمن ولمن ، ومن اجل ماذا ومقابل ماذا ،يجرى هذا الانفتاح او الانغلاق . وسنناقش فيما بعض ما نعتقد انه من الشروط الهامة التي يتوقف عليها اصلاح المشاركة في تقسيم العمل الدولي ، بعيدا عن القاء المسؤولية عن التخلف والتبعية على فائض السكان ،بل وعلى الاجنة التي في البطون.

١) الوطنية الاقتصادية :.

قبل اكثر من مائة وثلاثين عاما كان " فردريك ليست " المفكر الالماني ينظر في احوال اوروبا القارية واميركا ،فيراها متخلفة عن انكلترا ، مثلما ننظر اليوم فنرى " جنوبنا " متخلفا عن " شمالهم" . ولكن المفكر الالماني لم يكن يرضع الثقافة الانكليزية المتفوقة مثلما يرضع الكثيرون من ابناء العالم الثالث اليوم كل ما يشتهون من الغرب بل كان ،على العكس ،يستنبط الوطنية من العالمية ،فيرى ان على امريكا واوروبا القارية ،لكى ترتقي الى مستوى انكلترا، ان تمتنع ولو لبعض الوقت عن الاندماج في نظام تجارة حرة تهيمن عليه انكلترا بدون منافس بأقتصادها الاكثر انتاجية وفعالية سواء في الزراعة او الصناعة او التجارة . وادرك " ليست " ان تطور الاقتصاديات الاروبية القارية والاميركية مرهون بقدرتها على حماية نفسها من المنافسة البريطانية الغير محدودة.

ولقد وضع " ليست " العوامل التالية كاساس لهذه السياسة الحمائية :

آ) - زيادة الانتاجية الزراعية لتأمين غذاء كاف للسكان المحليين ومواد خام زراعية كافية للصناعة .

ب) - انتاج الحاجات الاستهلاكية وتوفيرها للسكان من السلع ذات الاستهلاك الجماهيرى الواسع .

ج) - تطوير الصناعات الاساسية وانتاج السلع الرأسمالية والتكنولوجيا،

د) تطوير الاعتماد على تقسيم العمل مما يزيد من التشابك بين الدوائر الاقتصادية المختلفة ويؤدى الى تطوير قوى الانتاج.

وبعد انجاز عملية التطوير الشاملة هذه في القاعدة الاقتصادية لا يرى " فردريك ليست " مانعا من العودة الى التكامل والاندماج بين هذه الاقتصاديات في نظام اقتصادى دولي هرمي عقلاني اكثر جدوى من وجهة نظر المصلحة التنموية لجميع المشاركين فيه.

وبرنامج " ليست " لم يكن برنامجا " اقتصاديا " على نمط البرامج التي تعلن هذه الايام وانما كان برنامجا اقتصاديا - سياسيا ، واجتماعيا ثقافيا ايضا. فقد كان يرى ان الضرورة تفترض المقارنة بين الاعتمادات (التبعيات) المختلفة على هذا الطرف الخارجي او ذاك ،وذلك لاختيار الاكثر فائدة من بينها . وكان مهتما جدا بتنمية الشخصية الثقافية والسياسية الوطنية التي يعتبرها واحدة من اكثر القوى التي يحملها الناس انتاجية .

فكيف تظهر اقتصاديات العالم الثالث اليوم ؟

أ) - ما زالت الزراعة بصورة شبه شاملة تعمل على الطرق التقليدية الضئيلة الانتاجية ،واذا ما وجدت فيها بعض البقع الحديثة العالية الانتاجية فهي انما نشأت كنشاط تصديرى لتأمين الغذاء والمواد الخام مباشرة للاقتصاديات الرأسمالية العالمية . وتبدو الانتاجية الزراعية راكدة وهكذا فان الشرط الجوهرى لانطلاق التنمية غائب هنا . وانتاج المواد الزراعية الخام لا يرتبط بالاقتصاد المحلي وانما هو يظهر كجزء من اقتصاديات خارجية مزروع محليا.

ب) - يتراجع الانتاج الصناعي للسلع ذات الاستهلاك الجماهيرى المحلي الواسع وذلك لحساب استيراد السلع الاستهلاكية الكمالية والترفية . ويتماشى هذا النمط الاستهلاكي مع توسع التفاوت في توزيع الدخل حيث بلغ في البلدان النامية المعاصرة مستويات لم تعرفها اوروبا في القرن التاسع عشر . وما دامت التنمية لا تعمل على ادماج الناس جميعا في النشاط الانتاجي ومادامت لا تهدف الى تحقيق ارتفاع مستوى الدخل لدى الجماهير الواسعة فلن يتزايد الطلب على سلع الاستهلاك الشعبي ولن تنشأ الارتباطات القوية بين الزراعة والصناعة

وانما تتضعضع السوق الوطنية اكثر فأكثر وتموت حوافز العمل و الربح الدافعة الى الاستثمار والانتاج.

ج) - وتعاني جميع اقتصاديات العالم الثالث من النقص في انتاج وسائل الانتاج من ادوات ومعدات وغيرها. وقد انعكس هذا النقص بصورة مشوهة على طريقة التكامل في نظام تقسيم العمل الدولي : فبلدان العالم الثالث تخصصت بتوفير المنتجات الزراعية والخامات المعدنية والسلع المتدنية التصنيع للبلدان الرسمالية التي تبيعها بالمقابل المنتجات الجاهزة والآلات والتكنولوجيا والخبرات والمهارات كما وتسدد جزءا كبيرا من قيمة مستورداتها من البلدان النامية بمنتجاتها من السلع الكمالية و مكونات البنية التحتية المتناسبة معها.

وتفتقر البلدان النامية ايضا الى انتاج السلع الوسيطة والتي، الى جانب نقص التكنولوجيا ،تعمل على تعميق التبعية التكنولوجية التي تضغط باتجاه تضخم التبعية المالية . ولقد اصبحت الديون الخارجية اخطر العوائق على طريق تنمية العالم الثالث واصلاح النظام الاقتصادى العالمي .

د) - ان تطور قاعدة الاستهلاك العام ، من بنية تحتية وخدمات ثقافية وصحية وغيرها ،لم يؤد في البلدان النامية الى مزيد من التجانس الاجتماعي وانما ،على العكس ،ادى الى تعميق عدم التجانس البنوى وتركيز مظاهر التطور في بؤر استقطاب تشكل جزرا معزولة ومحدودة الاثر وسيئة الاستغلال.

ان اقتصاديات الاطراف فقدت الكثير من قابليتها على التطور . لقد اطلق عليها " فردريك ليست "صفة" لعرجاء " او " الكسيحة " (Crippled) لانها تعاني من قصور في القطاعات الاقتصادية الجماهيرية وفي تشابكاتها الداخلية ، والتي تمثل اهم الشروط المحددة لقابلية المجتمع والاقتصاد على الحياة والتقدم . ان اشكالية التقدم في هذه المجتمعات لا تتمثل في جوهرها في نقص التراكم الرأسمالي . ففي الكثير من اقتصاديات العالم الثالث حصل نمو مادى ومالي هائل . كما شهدت بعض قطاعاتها المرتبطة بالسوق الدولية في مدخلاتها او مخرجاتها نموا كبيرا . لكن العيب المزمن في هذه الاقتصاديات والذى يشكل المانع الاساسي لنموها وتقدمها يكمن في نقص وتشوه السوق الداخلية الذى يعتبر انعكاسا لطبيعة نظامها الاجتماعي وارتباطاته الخارجية .

- فالسوق الداخلية ضيقة وتعاني من قصور كبير في الترابط الداخلي بين الزراعة والصناعة ،وفي الترابطات الخلفية والامامية ،

- وهي تعاني من نقص في الدوائر الكاملة او التامة ،وهو ما يظهر على شكل اختلالات واختناقات وانقطاعات في مصفوفات المدخلات - المخرجات.

- وهي تعاني من ميل نحو تلبية طلب الطبقات العالية الدخل على حساب تلبية الاستهلاك الشعبي حيث تعاني مداخيل الجماهير من الركود او التناقص.

وتنعكس جميع هذه الخصائص على البنية الاجتماعية وعلى طبيعة السلطة السياسية كما تعتبر بدورها انعكاسا لها.

ومنذ سنوات عديدة طرح جوهان روبكة (اقتصادى من جامعة هامبورغ) مسألة ان التجارة الدولية بين دول تتمتع بمستويات تنافسية مختلفة انما تحد من امكانيات النمو في البلدان المتخلفة اذا لم يجر الحد من تأثير الاقتصاديات الاعلى انتاجية والاقدر على المنافسة. ويؤكد انه مع فتح السوق الداخلية للخارج تختنق الوظيفة الخلاقة للتنافس في السوق الوطنية . ويتساءل خصوم هذا الرأى: ما هي الضرورة التي تبرر انتاج بعض السلع محليا اذا كان يمكن الحصول عليها من الخارج بتكاليف اقل ونوعية افضل ؟ وما هو مبرر الانفكاك عن الخارج لفترة من الزمن اذا كان ذلك مكلفا جدا ؟ وجوابا على هذين السؤالين يكفي القول انه لم يتطور خلال الـ ٢٠٠ سنة الاخيرة اى بلد بدون تحمل تكاليف التنمية المستقلة في مواجهة الاقتصاديات ذات الطبيعة العدوانية الخارجية.

والسؤال الذى يبرز هنا : لماذا كان الشعور بالتخلف النسبي وبالتبادل غير المتكافىء بين المانيا وانكلترا في القرن الماضي دافعا لظهور " وطنية اقتصادية" المانية و ما زال سببا في بقاء " الوطنية الاقتصادية " حية ومؤثرة في البلدان المتقدمة رغم طغيان العالمية والتدويل في جميع جوانب حياتها الاخرى ، ورغم المدى الكبير الذى حققته الشركات الدولية في ميدان تدويل الاقتصاديات الرأسمالية ،بينما الامر على عكس ذلك في البلدان المتخلفة حيث يبدو التخلف دافعا للاوطنية في الميدان الاقتصادى ولكن المغلفة بقشور سميكة من الوطنية الشكلية اواللفظية في الميدان السياسي والايديولوجي ؟

ان الجواب على هذا السؤال يكمن في طبيعة السلطة السياسية في المجتمعات المتخلفة وارتباطاتها التعيشية على حساب نهب الخارج للداخل وما تولده من تحتها ومن حولها من مفرزات ثقافية وايديولوجية وسلوكية واستهلاكية واخلاقية وقيمية تخدم لا وطنيتها الاقتصادية . واذا كان الظرف الموضوعي للبلدان المتخلفة كمستعمرات سابقة يتحمل الكثير من المسؤولية الا ان الظرف

الذاتي الخاص هو الذى استدعى ذلك الظرف الموضوعي (الاستعمار) ،وهو الذى ما زال يعمل على تكريس وحماية ذلك الظرف الموضوعي والدفاع عنه ضد كل ما يهدد بتصفيته . وهذه هي الحلقة المفرغة الحقيقية ،هذا اذا كان هناك من حلقات مفرغة للتخلف في العالم الثالث ،والتي على كسرها يتوقف الانطلاق .

ان ضخامة عدد السكان يعتبر من اهم شروط " الوطنية الاقتصادية" لهذا نرى ان الدول الصغيرة تعوض عن هذه الوطنية بالتبعية . ان النزعة الاستقلالية تكتسب ثقة و مصداقية اكبر في الدول الكبيرة ،مهما كانت فقيرة . ولهذا فان الوطنية تظهر في عضامين ملموسة في الدول الكبيرة السكان ، بينما تغلب عليها المبالغة الشكلية واللفظية الفارغة التي تستخدم بكثافة ممجوجة لستر الخنوع والذل الذى تتميز به الدول القليلة السكان غالبا . ان الوطنية الاقتصادية تتدعم بالتكامل القومي والاقليمي ولا تتنافر معه لانه يوفر لها مضمونها الحقيقي للصمود في وجه الاجتياح الشامل من الخارج.

٢) - الثورة الثقافية :

لقد كان الانفصال والتناقض بين العمل الذهني والعمل الفزيولوجي اول واخطر اشكال تقسيم العمل الاجتماعي ،وما زال حتى اليوم يشكل الخيط المشترك بين جميع اشكال تقسيم العمل في المجتمعات الطبقية،وفي عصر الامبريالية انتفت الحاجة الى الاستعمار العسكرى المباشر . فقد حل محله ،كقوة موضوعية قاهرة ، استغلال العمل الذهني للعمل الفزيولوجي على النطاق العالمي ،حيث اصبح الاول حكرا على الدول المتقدمة بينما اختصت الشعوب المختلفة بالثاني : ان ٩٥ ٠/٠ من الانفاق العالمي على العلم والتكنولوجيا و ٩٠ ٠/٠ من اعداد العلماء والمهندسين تتركز في الدول المتقدمة التي لا يتجاوز عدد سكانها ٢٠ ٠/٠ من عدد سكان الارض . وان ما يوجد منها في الدول الامبريالية انما هو مسخر لخدمة مصالح الاحتكارات الدولية والقوى المهيمنة هناك ولذلك اصبح الانفاق على انتاج السلاح هو الهدف المقدس للادارات الحكومية في البلدان الامبريالية والشركات الاحتكارية الدولية وذلك كبديل سهل للحصول على اعلى الارباح في ظروف توقف نمو الاسواق الاستهلاكية المميز لطبيعة النظام الرأسمالي .

وهناك وهم سائد لا بد من تحطيمه كشرط اولي للانطلاق يقول بأن الثقافات الغير اوروبية تمثل عقبات ضخمة في طريق التنمية . فبدافع من هذا الوهم يجرى تبرير التهالك على كل ما هو من نتاج الثقافات الاوروبية في الوقت الذى يفقد فيه نكهته وفائدته حتى في محيطه الخاص . ويتخذ هذا الوهم

احيانا في الوطن العربي شكل التنطع للنطق باللغات الاجنبية والتمسك بها بحجة عجز لغتنا العربية عن استيعاب المنجزات الثقافية والعلمية - التكنولوجية الحديثة . ان التنكر للغة القومية ،و العمل على اشاعة اللغات الاجنبية او اللهجات المحلية بدلا منها ، انما يعكس التخلي عن كل شيء جوهري ،وهذا ما يسهل الاجتياح الاجنبي دون مواجهة اى مقاومة تذكر. ذلك ان معقل المقاوة الحقيقي في الذات الداخلية يكون قد استبيح بدون سلاح.

ان الوطنية الاقتصادية لا تتحقق الا" الثورة الثقافية " . والثورة الثقافية المقصودة هنا تختلف جوهريا عما يجرى في الوطن العربي والعالم الثالث مما يوصف بانتشار التعليم ومكافحة الامية . ذلك ان التعليم الذى ينتشر في العالم الثالث اصبح اهم الجسور التي تعيد بواسطتها المتربولات احتلال مستعمراتها السابقة بدون سلاح ،وحتى عندما تفيض الكتب التعليمية ب " الوطنية ". ان اكثر ما يفعله التعليم في العالم الثالث اليوم ان هو الا تهيئة الانسان المتعلم ومن حوله ،بفعل تاثيره ،ليكون اقدر على الاستجابة للايحاءات القادمة من الخارج ، وبالاخص الايحاءات الاستهلاكية والسلوكية والفكرية التي تروجها طفيليات الاحتكارات الدولية . ولذلك يبدو انه ليس مما يثير العجب تلك المفارقة الفجة في مضمون المناهج التعليمية . فجزء منها يسلخ الانسان عن بيئته وينقله الى البيئة الاخرى بينما الجزء الاخر يفغط عليه بالعبء التراثي المختار بطريقة تخدم عملية النقل او الانسلاخ ولا تعيقها. ذلك ان كل ما يفرض على الوعي الاجتماعي ، وبالاخص التعليمي، من التراث انما هو مختار مما يعطل العقل ،ويشوه قيم العمل ،ويقدس الوقائع التي تقمع التفكير العلمي والحرية الفردية والديمقراطية السياسية والنهوض الوطني والوحدة القومية ،وغير ذلك مما يجعل الانسان في حالة اغتراب كلي عن واقعه وفي موقع عدائي له ،عن وعي او عن غير وعي .

ان الثورة الثقافية الحقيقة هي ذلك الوعي وتلك الخبرات العملية مما يصب في هدف الاعتماد على الذات وتطوير القدرات الخاصة على مستوى الفرد والجماعة والشعب والامة . انها اصلاح النظام السياسي والعلاقات الاجتماعية ، سواء في ميدان التوزيع والاستهلاك ، او في ميدان الادارة العامة ،كما في الثقافة والفكر بما يخدم هدف الاعتماد على الذات ،وتسخير جميع العلاقات الخارجية لخدمة هذا الهدف .

وفي الوطن العربي كانت وما تزال الاقليمية والطائفية والتمييز الاجتماعي الذى لا يقل شناعة عن اشكال التمييز العنصرى المعروفة تشكل واحدا

من اكبر عوائق التقدم والتنمية . والثورة الثقافية التي لا تتجه الى القضاء السريع على هذه العوائق لا تفعل شيئا سوى ترك المواطن نهبا لعوامل الاستسلام لاية قوى خارجية . والنزعة الاقليمية التي تدعمت كثيرا في الاونة الاخيرة في الدويلات العربية التي فصلها الاستعمار على قياس مصالحه هي من اخطر اعداء الثورة الثقافية الحقيقية في وطننا العربي التي تستهدف بناء اسس التقدم الاجتماعي والوحدة العربية الشاملة .

ان من اول شروط الثورة الثقافية الحقيقية خلق الاستعداد الاجتماعي لتحمل تكاليف التعلم الاجتماعي ، اى لاكتساب المعرفة والخبرات التي توصلت اليها الشعوب الاخرى ، لا عن طريق الشراء الاستهلاكي لها جاهزة وانما عن طريق الجهد الخاص . وبالطبع هذا لا يعني البدء من الصفر في كل شيء لاعادة اكتشاف ما اكتسفه الاخرون . ان شراء المعارف والتجارب من الخارج يوفر الكثير من الزمن والتكاليف وهذا ما يغرى قيادات العالم الثالث بالاندماج السهل في النظام الاقتصادى العالمي المعاصر ، رغم كل ما يوجونه اليه من النقد. ولكن الشراء هو اسهل مهمة يقوم بها الانسان في جميع العصور ، لانه لا يتطلب من العقل الا قليلا ، بل ان من شروطه تغييب العقل قليلا . والشراء يفتح الشهوة على المزيد من الشراء ، ليس الا .

ان اختيار الموقع السلبي في كل شيء وبصورة دائمة يؤدى الى قتل روح المبادرة وامكانية الاختراع وايجاد الحلول الاصيلة المتلائمة مع الواقع للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية ويحول دون استنبات الخبرات والتقنيات المناسبة للبيئة الطبيعية والانسانية المحلية. ولهذا فان دول العالم الثالث التي تغدق عليها الاموال من الخارج لتصرفها عن هذه المهمة الجوهرية انما ستكتشف بسرعة ان خسارتها الحقيقية والمستقبلية بارضها وباجيالها ومصيرها ، اكبر بما لا يقاس من الارباح النقدية الشخصية السريعة التي يجنيها المهيمنون على مقدراتها ، لتنعكس عليها بتشوهات اقتصادية واجتماعية وسياسية وبنيوية اخطر بكثير مما تعانيه بلدان مماثلة اخرى ذات ريوعية خارجية اقل . انها يوما بعد يوم تصبح ابعد ما تكون عن امكانية احداث ثورة ثقافية او تنمية وطنية اقتصادية تحافظ على شخصيتها القومية.

واذا كان معدل التزايد السكاني المرتفع يمثل عبئا على جهود التنمية الا انه يعتبر بحد ذاته نتيجة للتخلف الشامل وبالاخص للتخلف في البنى الفوقية الثقافية والفكرية ، والثورة الثقافية الحقيقية المقرونة بتطوير قوى الانتاج الاجتماعية هي التي تقود تدريجيا الى انخفاض معدل النمو السكاني بفعالية اكبر بكثير من فعالية اية اجراءات ديمغرافية معزولة عن عملية

الاصلاح الاقتصادى - الاجتماعي الشامل .

٣) - العقلانية الاجتماعية :

ان تقدم المجتمع البشرى عبر التاريخ يتميز بشكل خاص بتحسن العقلانية الاجتماعية. ويمكن التمييز بين العقلانية على المستوى الجزئي : على مستوى الوحدة الاجتماعية او الوحدة الاقتصادية ،وبين العقلانية على المستوى الاجتماعي : عقلانية الادارة العامة للموارد والسكان والحياة الاجتماعية في الاقتصاد كما في السياسة والثقافة وغيرها من الميادين . لقد طور المجتمع الرأسمالي عقلانيته الفردية نحو عقلانية اوسع نطاقا باستمرار، لتكتسب طابعا جماعيا متزايدا : الاحتكارات الضخمة ،ثم الادارة الحكومية وذلك في اطار طابعها الرأسمالي المتميز،

ولقد طور المجتمع الاشتراكي عقلانية مختلفة نوعيا ،تتفاعل فيها المستويات المختلفة ،بدءا من المستوى الاجتماعي الشامل وحتى مستوى الفرد ،في الانتاج والاستهلاك ونظام الادارة الاقتصادية والاجتماعية .

ان وتائر التقدم الاقتصادى والاجتماعي تعكس مستوى العقلانية الذى بلغه مجتمع ما ، مع اختلاف اشكال التقدم باختلاف اشكال هذه العقلانية ، وان تخلف بلدان العالم الثالث يظهر اكثر ما يظهر في افتقاره الى اى نظام للعقلانية خاص به. ويرجع غياب العقلانية الرأسمالية في الرأسماليات المتخلفة التابعة الى عدم وجود السوق الرأسمالية لديها ،والى ان قواها الانتاجية تتخذ شكل " المال " وليس " رأس المال " وبالتالي فان الربوع الطفيلية ،وليس الربح ولا الاجر ،هي العلاقة الاساسية في نظامها الاقتصادى . وترجع هيمنة الربوع الطفيلية الى سيادة الاوضاع الاستثنائية والاحتكارية والبيرقراطية الناجمة عن التشوهات المفروضة من قبل النظام الاقتصادى العالمي ومن قبل نظام الادارة العامة في الداخل . والمجتمع المتخلف يفتقر ،بالاحرى،الى العقلانية الاشتراكية. انه اليوم يعيش بدون اية ضوابط عقلانية بعد ان دمرت قوى الاجتياح الامبريالي وقوى الداخل المستدعية لها " عقلانيته التقليدية " السابقة ،على علاتها.

ففي البلدان المتقدمة يدور الصراع الحاد بين مختلف القوى الاجتماعية والتيارات الفكرية حول حجم وطريقة توجيه الانفاق الحكومي . المدني والعسكرى . بينما لا تلقى هذه المسألة الخطيرة اى اهتمام ،ولا تحظى باى نقاش

في جميع البلدان المتخلفة ،علما بأن طريقة تصريف الموارد المالية والبشرية من قبل قطاعات الادارة الحكومية - المدنية والعسكرية ،تشكل اخطر قوة تدميرية للقدرات الذاتية في البلدان المتخلفة اليوم.

وفي البلدان المتقدمة يدار النظام النقدى باهتمام يرقى الى مستوى اهميته باعتباره الجهاز العصبي للنظام الاقتصادى والاجتماعي وباعتباره الاداة الفعالة في توجيه هذا النظام.اما في البلدان المتخلفة فليس لجهاز النقود والاسعار الا وظيفة واحدة هي تلبية الحاجات الانية للسلطات السياسية ،لذلك فان ادارته تجرى بطريقة مدمرة لطاقات المجتمع الانتاجية ومخربة لحوافز التقدم الايجابية ،ولمبدأ تكافوء التعويض مع الجهد ،وهو اهم مبادىء " العقلانية الاجتماعية".

في البلدان المتقدمة ينظر الى المجتمع على انه جسد يتركب من عدد غير محدود من الخلايا الاقتصادية والبشرية وينظر في كل مسألة من حيث تأثيرها على هذه الخلايا التي يتألف منها هذا الجسد ،وذلك رغم الاختلاف النوعي بين النظامين الرأسمالي والاشتراكي في دور ووظائف هذه الخلايا الاجتماعية وطريقة ادائها لهذا الدور . اما في الدول المتخلفة فتوجد الدولة ويغيب المجتمع . وتحل بشكل مصطنع وقاهر عوامل حياة جهاز السلطة محل عوامل حياة المجتمع ،وتحل محل الخلايا الاجتماعية ومصالحها خلايا السلطة ومصالحها وهذا ما يشل العملية التاريخية في المجتمعات المتخلفة ،وبالاخص وان الدولة في العالم الثالث اصبحت بصورة متزايدة نتاج عوامل خارجية وليست معبرة عن قوى التطور الاجتماعي المحلية.

ان التطور الاقتصادى والاجتماعي في الدول المتخلفة المعاصرة ، وبمقدار ما تكون اكثر تبعية ،يجرى وفق " عقلانية" تحددها مصالح تطور الاحتكارات الدولية والاقتصاد الامبريالي ،مضادة للعقلانية التي يتطلبها التقدم الاجتماعي في هذه البلدان.

ان التزايد السريع في السكان يشكل في اطار الظروف القائمة في البلدان النامية عقبة من نوع خاص على طريق التنمية ،انها عقبة مشروطة وناتجة عن ظروف التخلف والتبعية وليست بحد ذاتها سببا لها. وان الاصلاح البنيوى في العلاقات الاقتصادية الخارجية وفي العلاقات الاجتماعية الداخلية يعتبر السبيل الجوهرى الاساسي الفعال لعلاج المشكلة السكانية. وأى تركيز على علاج هذه المشكلة عن غير طريق هذا الاصلاح انما لن يودى الا الى تعميق المشكلة السكانية ،والى تخليد التخلف . فالتخلف والمشكلة السكانية وجها عملة واحدة ،كما ان طبيعة النظام الاجتماعي وطريقة المشاركة في تقسيم العمل الدولي وجها عملة واحدة.

وان اصلاح التشوه في احد وجهى العملة ،او كليهما ،يتطلب اعادة سبكها من جديد.

انتهى

UNESCWA LIBRARY
20009108